وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار
كلية :الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة تخرج بعنوان:

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

«بلدية بودة نموذجا»

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص قانون المؤسسات الاقتصادية

إعداد الطالب
- بلاوي عبد العالي

اشراف الاستاذ:
- حاج سودي محمد

لجنة المناقشة

الدكتور كنتاوي عبد الله	*محاضرا*	*رئيسا*
الدكتور حاج سودي محمد	*محاضرا*	*مشرفا ومقررا*
الدكتور علي محمد	*محاضرا*	*مناقشا*

الموسم الجامعي 2020-2021

إهداء

اهدي ثمرة مجهودي الى روح امي وابي رحمها الله واسكنهما فسح جناته انه سميع قريب مجيب الدعوات يا ارحم الراحمين « وقل ربّ ارحمهما كما ربيّاني صغيرا»

الى زوجتي وام اولاد رفقة العمر وقرة عيني والى ابويها الكرام

الى فلدات اكبادي اولادي محمد زكرياء والمهدي عبد الحق

الى اخوني واخواتي جميعهم والى عائلتي الكبيرة ابناء اعمامي وابناء اخوالي

الى زملائي وزميلاتي رفقاء الدراسة وزملائي في العمل خاصة الذين قدموا لي يدى العون جزهم عنا كل خير

الى اصدقائي واحبابي الى كل من ساهم من بعيد او قريب في هد العمل

الى جميع اسادتي في الجامعة وخاصة الدكتور حاج سودي محمد المشرف والدكتور مهداوي عبد القادر

شكر و تقدير

نحمد الله الذي أعانني ومنحن الصبر والقوة لإنجاز هذا العمل المتواضع

الشكر لله وحده على ما انعم علي من فضل وكرمه.

ولكم أستاذتي الكرام خالص تحياتي وامنياتي واسمى واعظم عبارات التقدير والاحترام.

والشكر موصول الى كل من ساعدني من قريب او بعيد خاصة لكم و لزملائي في العمل في البلدية الدين قدموا لي يدى العون لإنجاز هذا العمل

مقدمة البحث

مقدمة

تتمثل الجماعات المحلية في صورة مصغرة لنظام الحكم القائم, فهي النواة الاساسية والبدرة واللبنة والحجر الاساس في النظام, واستقرارها هو استقرار للنظام الدولة , وتنميتها هي التنمية المنشودة والمعول عليها في الدولة.

ان الدولة الحديثة وبمفهومها العام والخاص لفكرة التنمية المحلية , ومن خلال النشاطات المتطلبات المتزايدة والخدمات الواجبة والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة في واجب التنمية سواء الوطنية والمحلية , تفرض توزيع الوظائف الادارية والمهام الحكومية على الادارات المحلية والتي لها العلاقة المباشرة مع المواطن , فهي بمثابة مسالة ذات اولوية واهمية قصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة لتقديم الخدمات الافضل للموطنين , وكدلك وجب على الدولة او الحكومة اختيار الاساليب والكفيات الكفيلة التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية المحلية.

من خلال ما سبق يتضح أن للجماعات المحلية دور كبير داخل الدولة ، و ذلك من خلال تحقيق التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الحرص على ضمان راحة المواطن في جميع احتياجات ، و ذلك بالحفاظ على النظام العام ، فنعتبر حقيقة الجماعات المحلية يمكن بها الارتقاء بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة الرخاء ، و يظهر ذلك جليا في الدور الذي تقوم به البلدية و الولاية في مختلف المجالات ، حيث نعتبر ركيزة أساسية للنهوض بمجتمعها المحلية ، إلا أن هذه التنمية لا تتم بشكل متكامل في ظل وجود معوقات تحد من أعمالها ، و ذلك لعدم وجود الإمكانيات او عدم توفرها ، ووجود لوائح متعددة منظمة لشؤون الجماعات المحلية ، و كذا ضعف عملية التخطيط على المستوى المجالس المحلية المنتخبة . و للنهوض بالتنمية المحلية وجب توفر بالدرجة الأولى نظام سياسي مستقر كونه له تأثير عميق ومباشر على الجماعات المحلية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالنمو الاقتصادي المستديم و العادل ووجود إدارة فعالة في

المجتمع بأكثر من ضرورية في أي دولة كانت دون أن ننسى التطور في التكنولوجيا، و التخطيط

و الاستفادة منهم. ويمكن القول إن الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى استقلالية أكثر في تسيير شؤونها المحلية كما يجب و ضع قوانين و قواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية يجب أن تكون لها موارد مالية كافية حتى تقوم بمهامها و مواجهة أي تحدي يوجهها، ومنه تحقيق تنمية محلية فعلية.

ان الجزائر امام تحديات كبيرة خاصة امام الوضع عاشته والازمات الداخلية والوضع الخارجي المتأزم الذي يعد السبب الرئيس في عدم حدوث التنمية المحلية ، حيث ادى هذا الوضع على المستوى الداخلي او الخارجي الى عدم الاستقرار واضراب الانظمة السياسة، الشيء الذي ادى ظهور ثورات شعبية ضد الأنظمة القائمة مطالبين بالتغيير ومحاسبة الانظمة الفاسدة ، التي كانت تحكم والتي كانت السبب في عرقلة التنمية ، هذه الثورات نتيجة لما عاشه الشعب من فقر وحرمان ووقع مرير وعدم وضح الرؤيا والسير امام المجهول ، وعدم مواكبة النظام لتطلعات الجماهير، والجزائر لم تكون مستثناة من هذا الوضع وذلك بطهور ما يسمى بالحراك الشعبي بتاريخ 22 فيفري 2019 الذي طالبوا فيه بتغيير النظام السابق والذي جاء مناسبة لثورات الربيع العربي التي اشعلت فتيله الانتفاضات الشعبية ضد بعض الانظمة العربية لاسيما في دولة مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن ، التي لا تزال تلك البلدان تشتكي عدم الاستقرار

الجزائر والحمد لله خرجت من عنق الزجاج واثمر بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة بتاريخ 12 ديسمبر 2019 لاختيار رئيس جديد للجمهورية الجزائرية ، والتي اسفرت عن فوز السيد عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد بعد حصوله على نسبة 58.15٪ من الاصوات المعبر عنها، حيث جاء برنامجه يحمل

بدور التنمية التي هي جملة وعود الحملة الانتخابية للرئيس، هذه التنمية حلم كل موطن لتجسد في الواقع ، اذ تم الاشارة اليها واعتمادها بعنوان مناطق الظل ، لإثراء الموضوع والاحاطة به سوف نتولى بالدراسة والمناقشة لبرنامج الرئيس في صلب الموضوع

*اهمية الموضوع :

الاهمية بالغة والدور اساسي والمهمة صعبة والتدخل واجب وضروري والحكمة تقتضي الانقياد والسير وفقا الخطوات المحلية ، كما تكمن الاهمية في ان الجماعات المحلية لها الدور الكبير في التنمية المحلية وبحكم قربها من المواطن ولهي الكفيلة بتحقيق ما يصب اليه المواطن المحلي .

ان المشاركة الشعبية في النظام السياسي وتعبير الفرد عن رايه يحقق الاستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة وحضورها الفعلي الى جانبه ولخدمة مصالحه

* اهداف البحث : اهداف البحث متعلقة بالموضوع في حد ذاته وصاحب البحث او الباحث وهي كالتالي

- اولا التعريف بالموضوع التنمية المحلية والاحاطة بها من جميع الجوانب
- ابراز دور الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية وتحديد مفهومها القانوني
- الوقوف على جملة المشاكل والمعوقات التي تعترض الجماعات المحلية في قيامها بالتنمية وفي ادائها لهامهم بشكل عام

انشاء وبناء صورة شاملة على بلدية بودة

* اسباب اختيار الموضوع :

من الاسباب الاساسية في اختيارنا لهذا الموضوع ، انها متعلقة بالموضوع نفسه واسباب شخصية بمعنى انها موضوعية وذاتية ندكر منها :

- بحكم الوظيفة التي اشغلها في الادارة تدعونا الى الاطلاع على يجري داخل الهيئات المحلية

- الرغبة في الكشف والتعرف على اكبر السياسات التنموية المحلية
- التنمية المحلية موضوع الساعة ومن احد المواضيع الهامة في الدولة

* منهجية الدارسة

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج التحليلي والوصفي لا نه يناسب موضوع بحثنا وبه يتم الاحاطة بالموضوع ، اضافة الى ذلك نستعين بالمنهج التاريخي في بعض الحالات التي تواجهنا

* صياغة الاشكالية :

ما هو واقع التنمية المحلية بالجزائر وكيف يمكن الجماعات المحلية ان تساهم في تحقيق التنمية المحلية

كما يستدعي هذا الموضوع طرح عدة اشكالات فرعية ندكر منها على النحو التالي :

ماهي الاساليب والوسائل والامكانات المتاحة والمتوفرة للجماعات المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية

او ما مدى قدرة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المنوطة بها في ظل الظروف الراهن

بعد هذه الاشكالات المطروحة وللإجابة عنها قمنا بطرح عدة فرضيات للنقاش ومن اجل الالمام بموضوع ارتئينا النظر في الفرضيات التالية :

* فرضيات الدراسة:

- تعد الجماعات المحلية الحجر الاساس والنواة والبدرة في الدولة ولتحقيق التنمية يجب توفر عنصر الملائمة والعزيمة والتخطيط المحكم
- تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية في التسيير لشؤونها ولا يتأتى ذلك الا بمنحها الصلاحيات الكاملة التي تمكنها من التحكم في وسائل العمل لتحقيق التنمية
- اعقاد منا ان الجماعات المحلية لها الدور الفعال في التنمية وهي حلقة الوصل بين الفرد في المجتمع المحلي والسلطة المركزية

وعليه اد كان لابد من فرضيات فالأهمية واهداف الدراسة واجبت التحديد

* خطة البحث

خطة البحث ثنائية مبنية عل فصلين ، جاء في الفصل الاول المفاهيم العامة للجماعات المحلية والتنمية المحلية ومن خلال ذلك تمت التعرض الى المفاهيم والتعاريف و الخصائص ثم مراحل الانشاء والتطور التاريخي[1]

اما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى انظمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية وعليه ومن خلاله تم ابراز واقع الجماعات المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية حيث كانت بلدية بودة النموذج التطبيقي وفي الاخير خاتمة تتضمن ملخصا عن الموضوع .

[1]– عبد العزيز جيتور .اصول ومبادئ الادارة العامة عمان .دار النشر والتوزيع ص 63

الفصل الاول

الفصل الاول : المفاهيم العامة للجماعات المحلية والتنمية المحلية

لقد منحت الدولة اهتمام كبير بالغ الاهمية بالمجتمع المحلي, واعطت للهيئات اللامركزية الضوء الاخضر في عمليات التنمية المحلية بكل ابعادها المختلفة وفي جميع جوانبها سواء اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية ,اذ تعد المسؤول المباشر في القيام بجميع المشاريع المتعلقة بها وعلى مستواها الاقليمي ، ان نظام الجماعات المحلية هو اسلوب اداري يتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة ومستقلة تمارس ما يعهد اليها من اختصاصات ومهام ومسؤوليات تحت اشراف الحكومة المركزية ، يستهدف نظام الادارة للجماعات المحلية تحقيق عدة اهداف من اهمها المشاركة في ادارة الوحدة المحلية ، وتقدم خدمات افضل للموطنين والنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، عرف نظام الجماعات المحلية تطورا كبيرا خاصة بعد طهور مفهوم الدولة الحديثة وازدياد اعباءها اتجاه مواطنيها مما ادى الى ضرورة نقل بعض هذه الاعباء الى هيئات محلية منتخبة تشرف على عملية التنمية المحلية داخل اقليمها الجغرافي .[1]

من خلال هذا المنطلق يجب تحديد وتوضيح جملة من المفاهيم والتعريفات , والتي نذكر منها التعريف بالجماعات المحلية , والتنمية المحلية ثم تحديد دورها والوقوف امام اهم الاهداف الملقاة على عاتقها, وتحديد وظائفها , قصد تحقيق التنمية المنشودة.

المبحث الاول: ماهية الجماعات الحلية

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة وانها تابعة لها وتعمل تحت رقابتها وبالرغم من كونها من صور اللامركزية الادارية ، اذ تعتبر اسلوب من اساليب التنظيم الاداري والذي يعني توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات

---

[1] – صفوان المبيضين– حسين الطراونة– توفيق عبد الهادي .المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية .تجربة الاردن الرائدة .اليازوري .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الملك حسن ص 11

الادارية المنتخبة ، حيث ان هذا التنظيم تحيينه وتجديده ضرورة حتمية حتى يتماشى والتغيرات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا فلا بد علينا من التعريف به وتحديد مفاهيمه وخصائصه والاهداف المتوخاة من انشائه [1]

اختلفت آراء الفقهاء في تحديد مفهوم الهيئات المحلية ، ولم يتفقوا على تعريف موحد ، فكل منهم تعريف يعبر عن رأيه وفقا لنظام الساسي السائد ويرجع الاختلاف والتباين النظم السياسية والاجتماعية الا ان الجماعات المحلية على اختلاف الآراء فهي عبارة عن مجموعة الاشخاص تقيم على ارض معينة.[2]

المطلب الاول : مفهوم الجماعات المحلية[3]

تعتبر الجماعات المحلية من اقرب الادارات من الموطن ولها علاقة مباشرة به , فهي من الشعب والى الشعب ، وهي بمثابة همزة وصل بين الادارة المركزية والمجتمع المحلي تنقل انشغالات المجتمع المحلي الى السلطات العلية , فهي الوحدة الاساسية التي تتولى القيام والتكفل بجميع انشغالات وحاجيات الموطنين المحلين.[4]

الفرع الاول: تعريف الجماعات المحلية

– شويخ بن عثمان . دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية .دراسة حالة البلدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ص 13

–ميلاد مفتاح الحراثي. منظمات الادارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجورية. دراسات مستقبلية [2]ص53

[3] – فيلالي خديجة – دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – مدكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –فرع ادارة وحكامة محلية 2013 ص6

– سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة .النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري .مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق .جامعة ادرار [4]ص9-10

الجماعات المحلية هي هيئات ادارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية [1] ولها استقلال مالي ودمة مالية مستقلة ولها اسم وعنوان ، وهي وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة تتولى شؤون مواطنيها، ولتمتعها بالاستقلال المالي اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي . والى درجة تسميتها بالحكومة المحلية، لكن هناك فرق كبير بين مصطلحي الادارة المحلية والحكم المحلي ، كون هذه الاخيرة تتضمن مظاهر الحكم التقليدي من التشريع والتنفيذ والقضاء ، بينما نظام الادارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء ، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلى [2] تتولى هذه الجماعات المحلية تنفيذ سياسية الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مجالات السكن والتشغيل والتهيئة العمرانية والتعمير.

كما تعرف الجماعات بانها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون حدود ترابية معينية من التراب الوطني ويتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والاعراف التي تقررها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة .

ان هذه الجماعات المحلية لها ممثلون ينتخبون هم اعضاء المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة ، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة.

من واجب هذه الجماعة المحلية ان تشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، وتساعد على تنظيم شؤونهم الخاصة بالتنسيق مع جميع الجهات على المستوى الوطني[3]

---

[1]– المواد 01–02 من القانون09/90 المؤرخ في 07افريل 1990المتعلق بالولاية الجريد الرسمية

– بوتاتة عبد الحق .العايب عبد الهادي . ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع الخطط الخماسي الثاني 2014/2010) مذكرة ضمن متطلبات نيل [2]شهادة الماستر في العلوم السياسية . تخصص ادارة الجماعات المحلية ص 9

[3] – لخضر مرغاد " الايرادات العامة للجماعات المحلية " مجلة العلوم الانسانية " جامعة بسكرة عدد17 فيفري 2005

لقد اصبحت الجماعات المحلية المعاصرة تفترض وجود شرطين اساسيا، هما التدبير الحكيم وتقديم الخدمة الافضل فضلا عن تمتين اسس الديمقراطية المحلية والحرص على كون الجماعات المحلية هي لبنة قوية ومتراصة وقادرة على ادارة الشأن المحلي للجماعة ، وتحقيق تنمية شاملة ، اقتصاديا واجتماعا وثقافيا، هذه التنمية تكون عن طريق تنمية موارها المالية وتجهيزها بمختلف حاجات السكان في جميع الميادين خاصة في التعليم والصحة...الخ كذا الاهتمام بالحالة الاجتماعية للفئات المعوزة . [1]

كما تعرف الجماعات المحلية على انها وحدة ادارية محلية تضطلع بدور هام وحيوى ورئيس في الدولة الحديثة خصوصا في الوقت الحاضر حيث غدت تلعب كبيرا في التنمية المحلية ، وعرفت الجماعات المحلية بانها مساحة محددة من اقليم الدولة الذي يقوم النظام المحلي بتقسيمها الى قرية او مدينة صغيرة او كبيرة او مجموعة من المدن والقرى[2] في حين يعرف « ماكيفو وبيج » الجمعات المحلية بانها جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة يعيش الاعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الاساسية وفيها يستطيع الفرد ان يقضي حياته كلها داخله ، أي داخل الاقليم مع الشعور بالمشاركة الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة الى التفاعل بين جميع افرد المجموعة [3].

---

[1] فريدة مزياني – دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار مجلة الاجتهاد القضائي – جامعة باتنة عدد 6– سنة 2009 ص 54

[2]– صفوان المبيضين – حسين الطراونة– توقيف عبد الهادي .مرجع سابق ص 20–24

[3]– كمال بودانة شعباني .اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية . دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح – الجلفة .مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل .جامعة محمد خيضر بسكرة .كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .قسم العلوم الاجتماعية ص74

الفرع الثاني : خصائص الجماعات المحلية

تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلال المالي، وبالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري ، اي ان لها دمة مالية مستقلة تمكنها من القيام بالواجبات الموكلة اليها، واشباع حاجات الموطنين من خلال تسيرها لمصالحها بإدارة ميزانيته بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة.[1]

– الاستقلال الاداري :ان الاعتراف بالشخصية المعنوية ينتج عنه الاستقلال الاداري الذي يعني ان تنشأ اجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة ، على ان يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية وبناء على رقابة ومتابعة من طرف السلطات المركزية للدولة، هذا الاستقلال الاداري يتميز بعدة مميزات نذكر منها.[2]

– نظرا لكثر الوظائف وتعددها تسعي السلطات المركزية الى تخفيف العبء على الادارة المركزية

– من اجل تجنب التأخير في معالجة القضايا وتحقيق السرعة في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

– تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤون الادارة المحلية.

– تقريب الادارة من المواطن والتخفيف من الاعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالآمور الادارة التي يمكن اسنادها الى مؤسسات ادارية محلية بغرض التفرغ الى المهام الوطنية المستعصية والخطيرة كالدفاع والسياسة الخارجية[3]

---

[1] – المادة 01 من القانون07/12المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية

[2]– بوتاتة عبد الحق .العايب عبد الهادي مرجع سابق ص 15

[3]– بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري دار الهدى عين مليلة – الجزائر ص26

– مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية ، كذا الاطلاع على جميع القضايا التي تخصه على المستوى المحلي، وكذا التوسع اكثر في الأخذ بمبادئ الديمقراطية

– ضمان الخدمة العمومية والتوسع في مجال الخدمات الاجتماعية بأكثر فعالية وتحقيق مطالب العدالة الاجتماعية والمتمثلة في التوزيع العادل لثروة .

ان انفرد السلطة المركزية بكل الاختصاصات بم فيها المحلية لهي من سيمات التخلف حسب ما ورد في احدى التقارير الاممية ، اذ يجب ان تعهد للجماعات المحلية ببعض الاختصاصات والمهام لتستقل بإدارتها وتسييرها [1]

المطلب الثاني : نشأة وتطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر: [2]

تعود نشأة الجماعات المحلية الى وجود السر البدائية التي كان الرجل يتحمل اعباء اسرته للتكفل بهم وضمان لقمة العيش لهم ، وتكونت وتجمعت هذه الاسر لتصبح قبائل وعشائر ومجموعات بقصد اشباع حاجاتها الاقتصادية و الامنية وكان صاحب السلطة في القبيلة هو اقواها عائليا وماديا ، تم نشأة بين هذه الجماعات علاقات نتيجة تشاركهم في اللغة و المصير ولها قانون وتنظيم مستوحى من عادتهم وتقاليدهم . فهي اذ مجموعة من الافراد اجتمعت في مكان محدد واقليم جغرافي معين وشكلت ما يسمى بالقبيلة او العشيرة لها لغة ودين وتربطهم به عادات وتقاليد خاص بهم.[3]

وبعد تراجع النظام القبلي ظهر مفهوم الدولة والتي هي اهم شخصية اقليمية برزت في العصر الحديث ، واصبحت هذه المجمعات المحلية هي النواة الاساسية في الدولة الحديثة ، حيث انتقلت السلطة من رئيس القبيلة الى حكومة وطنية وقوانين جمهورية . على ان تشرف الدولة على جميع المرافق والاقاليم التابع لها والقيام بمهمة الدفاع عن الدولة

[1] فيلالي خديجة مرجع سابق ص8

[2]– صفوان المبيضين – حسين الطراونة– توقيف عبد الهادي .مرجع سابق ص 12–19

[3]– بوتاتة عبد الحق . العايب عبد الهادي مرجع سابق ص 12

وحمايتها من الداخل ومن الخارج واقامة العدل بين افراد المجتمع وتوفير الخدمات للمواطنين وممارسة السياسة الخارجية (الديبلوماسية)[1]

ان تدخل الدولة شمل جميع جوانب اوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا التدخل المباشر والمستمر في حياة الافراد لتنظيم حركة المجتمع على نحو يكفل نجاح تنفيذ جميع الخطاطات التنموية والبرامج المعدة لذلك . هذا التدخل ترتب عنه زيادة الاعباء على اجهزة الدولة واصبح الجهاز الاداري غير قادر على مواجهة التحديات المستمرة والمتزايدة ، وبالتالي تم اسناد مهام ووظائف الى الافراد لمباشرتها بواسطة هيئات ادارية محلية بممثليهم وذلك حرصا على السرعة في الاداء والتنفيذ .[2]

في القرن 20 انتهجت دول العالم الأخذ بنظم الادارة المحلية ، وهذا نتيجة لما حدث في العالم من اثر التغيرات السياسية والتكنولوجية والثقافية ، وتغير الاسلوب الاداري في المجتمعات المحلية خاصة مع استقلال الدولة النامية وتحررها من ربقة الاستعمار ،حيث قامت العديد من الدول النامية بتطبيق سياسات الاصلاح بهدف التخلص من كل اشكال الحكم الاستعماري ومن بين هذه الدول الجزائر.

لقد قامت بإصدار اول قانون خاص بالجمعات المحلية ، قانون البلدية في ستة 1967 وقانون الولاية 1969 والهدف منه اعادة تحديد الوحدات الادارية بالجزائر ومهامها.[3]

فالدولة الحديثة الخادمة التي تعمل على تلبية حاجيات المواطنين فضلا عن حراستهم وتقديم الخدمات واشباع حاجياتهم المتزايدة الضرورية منها والكمالية هي الدولة تثبت قوتها وسلطتها، فلقد طرحت فكرة الديمقراطية عدة خيارات استراتيجيا وعلى نطاق واسع

– محمد خشمون –مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسطينة – رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة –علوم تخصص علم اجتماع التنمية –جامعة منتوري قسنطينة [1]) ص 100

[2] لخضر مرغاد مرج سابق ص 171

[3]– شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 15

في جميع الدول سوء المتقدمة منها او السائرة في النمو، حيث طالبت بحكم الشعب من الشعب ، في ادارة شؤون البلاد وعلى المستويين المحلي والوطني وذلك لأسباب عديدة منها [1]

الفرع الاول : اهم الاسباب التي ادت الى الاخذ بفكرة نظام الادارة المحلية

ان اعتماد الادارة الحديثة لهذه الاستراتيجية يرجع لأسباب محددة وموحدة في جميع الدول منها:

– تزايد مهام الدولة : في المفهوم القديم للدولة كانت مهام الدولة منحصرة في الامن والدفاع وتحقيق العدالة ، فتطورت بعد ان كانت الدولة الحراسة الى الدولة المتدخلة ، تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ،فهذا التطور ادى الى التنوع في النشاط والتعدد في المهام الشيء فرض انشاء هياكل لمساعدة الدولة في ادوارها المنوط بها، كما ان العمل على المستوى المركزي اصبح لا يجدي نفعا مع هذا التطور الحاصل والمشهود خاصة على القاعدي والمحلي ، حيث ان البلديات ازدادت تطلعاتها تنامت وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية بها [2]

– اختلاف الاقاليم الجغرافية : يرجع هذا الاختلاف الى التفاوت بين اجزاء اقاليم الدولة من الناحية الجغرافية ، فهناك المناطق الساحلية القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها ، زيادة على ذلك اختلاف في التعدد السكاني . [3]

ان هذا التباين والاختلاف دع الى ضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الاقليم ، ذلك لانهل ايمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وامكانياتها

---

[1] لخضر مرغاد مرجع سابق ص 173

[2] نسيمة عولمي تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 4 ص158

[3] فيلالي خديجة مرجع سابق ص11

وموقعها بجهاز مركزي واحد ، فكلما كان المسير قريبا من مشاكل الاقليم مواكب لتطورات التنمية الاقليمية كلما كان التسيير احسن .

– تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي : ويتجلى ذلك في التسيير الذاتي للمرافق المحلية حيث يعتبر وسيلة فعالة للممارسة الديمقراطية باشراك المنتخبين في ممارسة السلطة والاستعانة بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة، والذي يعد مؤشرا على الديمقراطية المركزية ، اذ لا تحقق الديمقراطية ولا تعد كافية لوحدها لإدارة كافة المرافق العامة في الدولة.[1]

الفرع الثاني : اساليب تشكيل المجالس المحلية

من المعرف في الجزائر او النظام القانوني للجزائر، ان المجالس المحلية يتم تشكيلها عن طريق انتخاب ممثليها عن الانتخاب – الإقراع العام والسري والمباشر – من طرف المواطنين القاطنين بها، لكن هناك بعض الاتجاهات ترى بضرورة التعيين لاعتبارات خاصة ، وبين هذا وذاك يوجد اتجاه مختلط .

اولا– الاسلوب الانتخاب : يتم عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بانتخاب اعضاء المجلس المحلي مباشرة من قبل سكان المحلين ، يكون ذلك بتقديم عدد من المترشحين من المنطقة للانتخابات بشكل مستقل او ضمن قائمة احد التجمعات السياسية ، وهناك العديد من الدول التي تأخذ بهذا الاسلوب باعتباره الاكثر ديمقراطية واحترام لحق المواطنين في ممارسة حقهم الانتخابي .[2]

---

[1] – محمد احمد اسماعيل .مساهمة النظرية القانونية للجماعات المحلية الادارية باريس دار الكتب والوثائق القومية ص440–441

[2] – خلد سمارة الزغبي –تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها في نظام الادارة المحلية – دراسة مقارنة – المملكة المتحدة – فرنسا – يوغسلافيا– الاردن .الطبعة 3 الاردان مكتبة دار الثقافة 1993 ص64

يؤكد اصحاب هذا الاسلوب على ان وجود اعضاء منتخبين سيحول دون ان تمارس السلطة المركزية ضغوطا عليهم ، حيث ان ولاءهم يكون في المقام الاول للمواطنين الذين انتخبوهم مصدر سلطتهم ووجودهم.[1]

ثانيا– اسلوب التعيين : بغرض تحقيق الكفاية والفعالية الادارتين ، وبغض النظر عن الاعتبارات الاخرى، لان الظاهرة المحلية ظاهرة ادارية بحتة احدثت من اجل ان تشارك السلطة المركزية في ادائها لمهامها الادارية الجديدة [2]

ان اصحاب هذا الاتجاه او الاسلوب ، يرون ان تشكيل هذه المجالس التي تشرف على ادارة وتسيير المجتمع المحلي لابد ان يراعى فيه:

– توفر عناصر او الاعضاء دوي الكفاءة والخبرة الادارية والفنية كشرط للقيام بهذه الوظيفة.

ثالثا– الاسلوب المختلط :هو الجمع بين الانتخابات والتعيين، اذ يقوم سكان المنطقة بانتخاب عدد من اعضاء المجلس المحلي بشكل مباشر، بحيث تكون الاكثرية لهؤلاء المنتخبين تحقيقا لمبدا الاغلبية وتقوم السلطات المركزية بتعيين ممثلين في وزارة الادارة المحلية او احدى الوزارات الاخرى .

المطلب الثالث : اهداف ووظائف الجماعات المحلية [3]

ان الجماعات المحلية انشات لغرض تحقيق التنمية المحلية ، وتقريب الادارة من الموطن ، والمشاركة في الحكم على مستوى المحلي .وتحقيق للأهداف المسطرة يجب القيام بعدة وظائف .

---

[1] – فيلالي خديجة مرجع سابق ص 12

– محمد علي الخلايلة – الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا – فرنسا مصر –دراسة [2]تحليلية مقارنة – الطبعة 1 عمان دار الثقافة 2009 ص 68

الطاهر بن ... الله . النخبة المحلية في الجزائر .دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل [3]–الممثلين .الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1989/1962 الجزائر 2011 ص 28

– اهداف الجماعات المحلية : الاهداف متربطة بوجودها وطبيعة نشاطها على الصعيد الساسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري[1]

الاهداف السياسية :هذه الاهداف مرتبطة بالمبادئ الاساسية للإدارة المحلية والسياسة المتبعة من قبل الدولة ندكر منها [2]

– تحقيق الديمقراطية: من خلال الادارة المحلية يمكن تحقيق الديمقراطية والتي بواسطتها تتولى الحكم والادارة في هذه المجتمعات ، حيث تعتبر الادارة المحلية جزاء لا يتجزأ اذ لم تكن اساس قاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة ان اشراك الموطنين في ادارة وحداتهم المحلية يدربهم على اصول العمل السياسي ، وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية

– دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: على الدول ان تحقق الوحدة ، بالسياسة القوية الاركان على اقليمها ، وعليه فان نظام الادارة المحلية المطبق فيها يجب عليه ان يسعى الى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية، والقضاء على إي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة[3]

– فنظام الادارة المحلية السليم يجدر به ان لا يؤدي الى ظهور مثل هذه القوى القادرة على منافسة النظام ، او تعارض توجهات الحكومة المركزية من ممارسات الساسة العامة داخل الدولة ، ان الغاية من نظام الادارة المحلية هو تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة.

---

[1] – – محمد خشمون مرجع سابق ص 119

[2]– فيلالي خديجة ص12

[3]– خالد سمارة الزغبي مرجع سابق ص 64

الاهداف الادارية: تحقق الاهداف الادارية بالكفاءات الادارية التي تلعب دورا فعالا واساسيا في الادارة المحلية، لأداء الخدمات والوظائف العامة للمواطنين بأيسر السبل . ان نظام الادارة المحلية يساهم في التخفيف من الاعباء الملقاة على السلطات المركزية.

الأهداف الاقتصادية: تتجلى هذه الاهداف فيما يلي[1]

– توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات املاك المجالس المحلية التي يمكن بها القيام بالمشاريع المحلية.

الاهداف الاجتماعية: تعتبر الادارة المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية الوسيلة الاقرب للإحاطة بانشغالات الموطنين، وبها يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الاخرى .

وظائف الجماعات المحلية: تقوم الجماعات المحلية (البلدية والولاية) وما يتبعهما من مصالح واقسام ومؤسسات مختلطة بعدة وظائف منها

– حفظ الامن والنظام العام وهو السهر على راحة الموطنين وتفعيل الامن العام حماية الاشخاص والممتلكات.

– تسير المصالح العامة المحلية مثل تنظيم الحالة المدنية وتسيرها وتطويرها وفق الاهداف التي رسمتها الدولة. المتعلقة بالإصلاح الاداري وتطوير الخدمات للموطنين وتحسنها .

– الاتصال والاستماع للمواطن بالإضافة الى مهمة استقبال الزوار وتسهيل وصول المعلومات الى المواطن .

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية

التنمية المحلية تحتل مكان بارزا عند الفكرين واصحاب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث ان تطور الشعوب يبنى على التنمية في جميع مجالاتها ، ولان عملية

[1] – بوتاتة عبد الحق .العايب عبد الهادي مرجع سابق ص 17

التنمية هي الخطة والبرنامج التي يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف الى التقدم والارتقاء الى ما هو افضل وتحقيق التوازن بين مختلف الاقاليم ، ان مفهوم التنمية ومند طهوره لم يجد له الفقهاء تعرفنا محددا نظر لاختلاف معطيات ووجهات النظر لهذ المفهوم ، فالتنمية كلمة تحمل معنى النماء او النمو وهو الزيادة ، والمعنى الذي نريده في موضوعا هو النمو الاقتصادي والاجتماعي المحليين ، فالتنمية مصطلح علمي تجريبي له اجراءات (تطبيقات) ميدانية تقضي الى تغيير ايجابي من حال الى حال يكون احسن من الاول[1]

ان طريق التنمية الشاملة لا تمر الا عبر التنمية المحلية وحكم الجماعات المحلية جزاء مهما في عمليات التنمية الوطنية . ومتطلبات التموضع العالمي الاقليمي للديمقراطية ، ظل العولمة اصبحت بعد عالمي يتجاوز الوضع المحلي الى علاقات مع الدول الاخرى . فالتطور في مجال الاتصالات والتكنولوجيا والشركة في الحكم والادارة جعل من ادرة الجماعات المحيلة تفعيل التنمية المحلية ووضع برامج تنموية محلية .[2]

المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية وتطورها:[3]

ظهور التنمية المحلية مرتبطة بالتطور في المجتمع المحلي في جميع ميادين الحياة فالبدايات مهد التطور

الفرع الاول : مفهوم التنمية المحلية

ظهر مصطلح التنمية على يد الاقتصادي "ادم سميت " بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلاله تم تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة ، فالمصطلحات

---

[1]– جمال الدين مغوفل التنمية المحلية البلدية والولاية دار الخلدونية ص15

[2]– ميلاد مفتاح الحرثي .مرجع سابق ص 89

[3] فيلالي خديجة مرجع سابق ص 18

السائدة آنذاك كانت التقدم المادي والاقتصادي اللذان استخدما للإشارة الى حدوث تطور في المجتمع ، عند اثارة مسالة تطوير بعض اقتصاديات اروبا الشرقية استعمال عبارات التصنيع والتحديث، وغداة الحرب العالمية الثانية استعمل "يوجن ستيلي " Engene Staley مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة ، وفي القرن العشرين انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة، وتميزت المرحلة بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر ، والتي تم توجيهها نحو الديمقراطية والتنمية ، عرف فيها المصطلح اهتماما كبيرا لكنه بقى غامضا ويشوبه الالتباس لتعدد الاتجاهات النظرية الخاصة به.

لقد اهتم العلماء بالتنمية في جميع نوحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحاولوا ان يجدوا لها تعريفا مفصلا ومحددا ، ان المفاهيم التنمية متعددة ، اذ انها تهدف الى احداث تغيرات جدرية في البنية الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الاقليمية ، ومكافحة الفقر، وذلك سعيا الى تحقيق الكفاية الذاتية واشباع الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع، كما ان التنمية هي احداث التغيير والانتقال من الحالة السيئة الى الحالة الاحسن ، اي تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لكافة افراد المجتمع لتحقيق الرفاهية وزيادة الكفاءة والفاعلية في اداء الخدمات .

الفرع الثاني : مراحل تطور التنمية المحلية

المصطلح حديث النشأة طهوره مرتبطة بمفهوم الدول الحديثة حيث ظهرت بوادره الاولى من خلال تنامي اهتمام الدولة بالتسيير على المستوى المحلي ، حيث اطلق على المصطلح تنمية المناطق الريفية والمحلية ومصطلح تنمية المجتمع، وفي عام 1944 اعربت سكرتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهير في افريقيا، بضرورة الأخذ بتمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة .[1]

[1]– غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء – دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية تخصص ادارة ومالية 2017–2018 ص 26

لقد اوصى مؤتمر كامبروج في 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الاحوال والظروف المعيشية للمجتمع المحلي هذه المبادرة لفت نظر السلطات المركزية الى ضرورة الدفع بالتنمية المحلية من خلال المشاركة والمبادرة من طرف المجتمع المحلي .

في عام 1954 اوصى مؤتمر اشراج Ashridge في بريطانية بضرورة تفعيل التنمية المحلية ، وركزت الامم المتحدة على مفهوم التنمية في المجتمع ، وجعلت منه وسيلة لرقي الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي ، وادا امعين النظر في مفهوم التنمية من الناحية الموضوعية ، نجد ان التنمية شيء معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لأحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية لأعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الدي يمكن المجتمع من زيادة الموارد المسيرة والاستفادة منها الى اقصى الدرجات.[1]

من خلال تقرير الامم المتحدة لسنة 1954 عن الوضع الاجتماعي في العالم بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، بعد ان كانت في اول الامر ينصب على استراتيجية التحديث كعملية وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وكانت الامم المتحدة تدعو بناء على اقتراح من الخبراء ، ان يكون الهدف من التنمية ليس فقط زيادة الانتاج بل يجب ان يحقق التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع وضرورة مراعات المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان ، ففي سنة1957 تم اصدار تقرير من الامم المتحدة عن الوضع الاجتماعي في العالم بدا التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الريفية ، حيث كان الاهتمام ينصب على استراتيجية التحديث ، كعملية وعلى تنسيق الخدمات في الزرعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية وكانت الامم المتحدة تدعو بناء على اقتراح من الخبراء ان يكون الهدف من التنمية ليس فقط زيادة الانتاج بل يجب ان يحقق التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان وضرورة مراعات المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وفي سنة 1961 اصدرت الامم المتحدة

[1]– السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2009 ص 44

تقريرا عن الوضع الاجتماعي في العالم تدعو فيه الى ضرورة التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ثم في سنة 1963 دعت الى ضرورة اعتماد التخطيط ضمن الترتيبات التنظيمية المختلفة لمشاريع التنمية المحلية. [1]

ثم طهر مفهوم التنمية الريفية المتكامل الدي عبر عنه تقرير البنك الدولي في سنة 1975 الدي يؤكد ان التنمية الريفية عملية متكاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، لكن المفهوم شهد تطور بعدما كان يرتكز على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية ، وبالتالي فهو عملية تغيير مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة .

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية واهدافها وخصائها[2]

لقد تعددت الآراء وتباينت حول مدلول التنمية الا انها تجمع جميعا على ان التنمية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول الى غايات واهداف اساسية هي مجموعة من المطامح والآمال التي يسعى الى تحقيقها المجتمع ، وعليه سوف نتعرض الى بعض المفاهيم والتعريفات لتنمية المحلية وبما انها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية[3][4]

الفرع الاول : تعريف التنمية المحلية

تعرف التنمية بانها سلوك اقتصادي واجتماعي حضاري نابع من انظم جديدة اكثر فاعلية وتقدم واكثر ايجابية وملائمة مع روح العصر، تلبية للاحتياجات الانسانية.

---

[1]– غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء مرجع سابق ص 26

[2] – شويخ بن عثمان ص 75

[3]– دوداح امال .ومشري نبيلة مرجع سابق ص 23–26

[4]– السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية –ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع سنة 2009 ص15

عرفها(شوداك) التنمية ماهي الا عملية تغيير جاري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية واجتماعية او ثقافية ...الخ [1]

فالتنمية المحلية هي عملية يقوم بها افراد المجتمع سعيا من وراء ذلك في تحديد جميع الحاجيات والاهداف المتوخاة من جراء العملية بحسب اولوياتها والتي بسببها تتكاتف الجهود من اجل تحقيق الاهداف المتمثلة في النمو وزيادة روح التعاون والتضامن في المجتمع [2]

كما يعرفها محي الدين صابر« هي اسلوب عمل في مناطق محددة بقواعد ومناهج العلوم العصرية الحديثة الاجتماعية والاقتصادية ،هذا الاسلوب يعمل على احداث تغيير في الفكر والعمل والحياة عن طريق تحريك الوعي بالمناطق المحلية والذي يقوم على اساس المساهمة والمشاركة في الاعداد والتنفيذ من جانب جميع المستويات » [3]

كما ان التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الحاكم والمحكوم، للارتقاء بمستوى المعيشي للأفراد الادارة المحلية، او الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . [4]

لقد عرفها علماء الاجتماع بانها« تغيير يستدف الممارسات والموافق بشكل اساسي فهي عبارة عن مجموع العمليات الزراعية التي بها افراد المجتمع لإيجاد التحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي الى زيادة في الدخل الفردي»[1]

– عبد الكريم القضبي .مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية .دراسة حالة ميدانية بمدينة بشار .مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع – تخصص علم الاجتماع مدني وتنمية ص 18[1]

[2]– فيلالي خديجة مرجع سابق ص 22

[3]– غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء – دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية تخصص ادارة ومالية 2017–2018 ص 24

[4]– بوتاتة عبد الحق .العايب عبد الهادي مرجع سابق ص 32

اما علماء الاقتصاد فيعرفونها على انها الزيادة السريعة في مستوى الانتاج الاقتصادي .

لكن مفهوم التنمية في الدول المتقدمة يختلف عن المفهوم في الدول النامية ، ففي الفكر الغربي تعرف التنمية على انها العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة ، اما الفكر الاقتصادي في الدول النامية يعرف التنمية على انها العملية الهادفة الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية افراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة.

التنمية في ابسط معانيها تعرف على انها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضريا.

فالتنمية المحلية عملية عامة تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والاعداد والتنفيذ والعوائد اي برامجها ومشاريعها تهتم بجميع السكان فهي موجهة لفائدة المواطنين .

كما ان العملية التنموية ديمقراطية تمكن السكان المحليين من تجسيد افكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على نطاق واسع واتاحة فرصة الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية ، كما تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وثقافيا ، كما توظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من اجل المصلحة العامة[2]

تكتسي التنمية المحلية اهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي ، حيث تعد احد مقومات التقدم الشمال لجميع الدول خاصة دول العالم الثالث التي تعرف بشاسعة اقاليمها الجغرافية

---

[1]– عبد الكريم القطبي مرجع سابق ص 20

– عثمان عزيزي .دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية –دراسة حالة بلدية قايس [2]وبلدية الرميلة بولاية حنشلة .مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ص 18

ذات الموارد والامكانات المختلفة ، نهيك عن الاختلاف والتباين الكبير لثقافات المجتمع في هذه الدول ، فالمجتمع المحلي يساعد كثيرا في التنسيق الجهود الاهلية. 1

كما ان التنمية المحلية دراسة عن قرب اذ تساهم في التعرف على جوانب المجتمع المحلى ومشكلاته وحجم امكانياته التي يمكن تسخيرها للقيام بالمشاريع التي تلائم طبيعة المجتمع المحلي .

– مفاهيم اخرى لها علاقة بالتنمية (اوجه التشابه والاختلاف)

يختلط مفهوم التنمية مع العديد من المصطلحات التي المشابهة له مثل النمو والتحديث وغيرها من المصطلحات التي لها نفس المدلول حيث يصعب على غير المختصين التفريق بينهم.

ا– مفهوم التنمية وعلاقته بالنمو: النمو هو الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة في حين نجد ان التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات ، ويتفق النمو مع التنمية من حيث الاتجاه الايجابي نحو التحسين والارتقاء ، ان النمو عمليه تلقائية ، اما التنمية فتشير الى النمو الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان لتحقيق اهداف معينة.

ب– مفهوم التنمية وعلاقته بالتحديث :

التحديث " هو عملية تستهدف احداث تغيرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية وتنتهي عملية التحديث الى تطور اتجاهات ايجابية داخل المجتمع في حين يرى اولبرت مور ... "بانه يشير الى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي او مجتمع ما قبل التحديث والى انماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا"

[1]– السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية –ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2009ص 72

كما ان التنمية تهدف الى تحسين مستوى معيشة الافراد وتحقيق الرفاهية . اما التحديث فهو التغيير وهومن الاهداف الاساسية للتنمية ويتضمن تخصص الانشطة تخصصا فنيا رفيعا يتم به تحديث الوظائف الاقتصادية وترشيد التنظيم .

ت- مفهوم التنمية وعلاقته بالتغيير

يرى عبد الباسط محمد حسين بان " المصطلح يشير الى حدوث تغيرات في الظواهر والاشياء ، دون ان يكون ارتقاء او تقدم" اما قليب روب PHILI PHOOB ذهب الى «ان التغيير هو حدوث تحولات اجتماعية في اي اتجاه والتنمية تتضمن الجانب الايجابي للتغيير لكونها عملية تغيير سريعة مقصودة وهادفة موجهة نحو حياة افضل لكل افراد المجتمع في كل جوانب حياتهم »

الفرع الثاني اهداف التنمية المحلية وخصائها:[1]

اولا- اهداف التنمية

من الاهداف التي تسعى اليها التنمية المحلية لتحقيقها هي كالتالي :

- رفع المستوى المعيشي للأفراد المجتمع
- زيادة الدخل المحلي لإشباع حاجات الافراد وتلبية احتياجاتهم الاساسية الضرورية والتي لابد منها كالتعليم والصحة والسكن ...

ثانيا- خصائص التنمية :[2]

تتميز التنمية بخصائص تميزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة لها وهي متعددة ومتنوعة ، فالتنمية المحلية عملية فرعية موجهة وليست حالة عرضية ، فهي عملية

[1] - فيلالي خديجة مرجع سابق ص24

[2]- ناجمي الهاشمي مرجع سابق ص12-14

تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد وشامل ونظامية ايجابية مستمرة وتتمتع بالشمول والتكامل[1]

فالتنمية المحلية عملية موجهة ومعتمدة وليست عشوائية او تلقائية ، بل هي عملية ادارية مخططة بها يتم اعداد مخططات مستقبلية ويتم تنفيذها بأقصى قدرة من الفعالية والكفاءة مع استغلال كل القدرات الذاتية والموضوعية ، مع كونها محلية فأنها تستدعي ارادة واعية وجماعية محلية شعبية ،ولأنها تستهدف الاقاليم الفرعية من الوطن .

ان ارادة التفكير والتخلص من التخلف تقتضي الوعي والشعور والاحساس والرغبة في وضع حد له او التخفيف منه تستدعي الوقوف بإمعان والمضي قدما في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني . [2]

ان التنمية عملية متكاملة وشاملة غير قابلة للتجزئة ، فهي على جميع المستويات والقطاعات دون استثناء وعلى حدا سواء ، فالتنمية المحلية عامة تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والاعداد والتنفيذ والعائدات أي ان برامجها ومشاريعها يهتم بجميع السكان، فهي موجهه لفائدة المواطنين ، كما العملية التنموية ديمقراطية تمكن السكان المحليين من تجسيد افكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على نطاق واسع واتاحة فرصة الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية.[3]

وخلال هذه الخصائص يتبن لنا ان لها نماذج يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المنشودة

---

[1] – كمال بودانة شعباني مرجع سابق ص 75

[2]– دوداح امال .مشري نبيلة مرجع سابق ص 27–30

[3]– غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء – دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية تخصص ادارة ومالية

ا- النموذج التكاملي :

يقصد به ان يكون برنامج شامل ومتكامل على كل المناطق الجغرافيا في الدولة وكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. [1]

اذ من خلال التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والمحلية والشعبية يمكن تحقيق التوازن الانمائي في جميع الاقاليم التابعة للدولة بالأشراف على الاجهزة المركزية والاجهزة الوطنية القائمة على المستوى الاداري المركزي والمحلي لان التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية ، هذا النموذج التكاملي يفرض وجود هيئات ولجان دائمة تصهر على مراقبة مرقبة ومتابعة تنفيذ هذه البرامج

ب- النموذج التكيفي : ADOPTIVE TYPE

هذا البرنامج يرتكز على اساسا عمليات التنمية في المجتمع المحلي بالإمكانيات المتوفر لدى الجهات المحلية المادي والبشرية ومن خلال الجهود المبذولة من التنظيمات الشعبية

ج- النمودج المشروع : projet type

تتميز بعض المناطق الجغرافية بخصوصية تمييزها عن غيرها من المناطق كالمناطق السياحية والمناطق الاثارية والمناطق التي مقومات فلاحية

عرفت الجزائر نموذج جديد من اهم البرامج الرئاسية للرئيس تبون يطلق عليها التنمية في مناطق الظل ، يهتم بالمناطق المعزولة والحدودية التي لم تعرف اي نوع التنمية

للتنمية المحلية عناصر تتكون منها متعلقة بالتغيير والدفعة القوية وفق استراتيجية ملائمة مدروسة .

المطلب الثالث : مبادئ ومتطلبات التنمية المحلية واهم العراقيل التي توجهها [2]

---

[1]- فيلالي خديجة مرجع سابق ص 26

[2]- كمال بودانة شعباني مرجع سابق ص 78

التنمية المحلية لها اساسات ومرتكزات تبنى عليها وهي تتمثل العناصر التي تشتمل عليها التنمية في جميع مجالاتها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية[1] كما ان لها مبادئ ومتطلبات تقوم عليها التنمية المحلية وتحليل والدراسة لهذا المطلب سوف نتطرق الى عناصر التنمية مع ابراز اهم المبادئ والمتطلبات .[2]

من جملة اليات تحقيق التنمية المحلية الواجب توافرها لتحقيق مشروع طموح يعيد النظر في المسار العقلاني والطبيعي لبعض القضايا في تسيير المجموعات المحلية منها على وجه الخصوص المؤهلات العلمية والعملية لتسيير الموارد المادية والبشرية في الولاية والبلدية

كما يتطلب التسيير المحلي الفعال اعادة النظر في القوانين الحالية على مستوى المحلي (قانون البلدية والولاية)[3]

ان اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الاقليمية يؤدي الى اختلاف دراجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها، فالتنمية المحلية تقوم على امكانيات واسهامات المهنيين المحلين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك الموطنين نحو مشروع التنمية بغية تحسيس القيادات المحلية بالمسؤولية ، في حين ان التنمية الوطنية تعتبر عملية تشمل جميع القطاعات واستغلال الموارد والامكانات المتاحة .

اما مجالات التنمية فحسب ما تمسه التنمية وهي :[4]

اولا- التنمية الاقتصادية :[5]

---

[1]- ناجمي الهاشمي مرجع سابق ص15-20

[2]- السبتي وسيلة مرجع سابق ص 50

[3]- جمال الدين مغوفل- التنمية المحلية البلدية و الولاية دار الخلدونية سنة 2013 ص 28

[4]- السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2009 ص 20

[5]- امن قاسم .اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية بالجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ص 65-66

ان الزيادة في معدل السكان لابد ان يقابله الزيادة في معدل الدخل الفردي ، اذ يكون بزيادة في الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل يفوق الزيادة في عدد السكان، وذلك بوضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية في مجال الصناعة والزراعة وتقديم الخدمات

ثانيا- التنمية الاجتماعية :

الاهتمام بالجانب الانساني فيما يحتاج اليه الانسان مثل الصحة والسكن والتعليم وتحسن الوضع الاجتماعي والمعيشي .

ثاثنا- التنمية السياسية:

وهي الاخذ بكل اشكال المشاركة والمساهمة الشعبية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلهم بكل حرية الشيء الذي يجعل من المواطن يلعب الدور الكبير في دعم مسيرة التنمية السياسية .

رابعا- التنمية الادارية :

تقوم على مدى قدرت الادارة في التسيير والتنظيم ، معناه ادارة فعالة لها القدرة على النشاط ، كدا تطوير القدرات البشرية في الادارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الادارية وزيادة مهارتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها على المستوى المحلي .

الفرع الاول : مبادئ التنمية المحلية [1]

موضوع التنمية له مبادئ واساسات يرتكز عليها ، فالتنمية حسب المهتمين في هذا المجال يرون ان ما تسند اليه التنمية المحلية من المبادئ هو اثارة وعي افراد المجتمع المحلي وتحسيسهم يضرروه العمل من اجل تحسين حياتهم الاقتصادية الاجتماعية مع الايمان بالتغيير الايجابي الخلاق للمشاريع التنموية الجديدة ، لكل مجتمع محلي خصوصيات تمييزه عن غيره من المناطق الاخرى ، كما ان المشاريع المحلية الخاص بهم والتي لها علاقة بالحياة الافراد في حياتهم المباشرة وتعمل على تلبية حاجياتهم المستعجلة

[1]- دوداح امال .مشري نبيلة مرجع سابق ص 32-35

والضرورية ، مما يستوجب توافق المجهودات التنمية مع الحاجيات الاساسية في المجتمع المحلي [1]

المعلوم ان إي مبنى لا تكتمل بنايته الا بإتمام جميع اركانه مثله مثل التنمية في الوطن لا تتم التنمية دون تنمية جميع المناطق الحضرية والريفية معا ، حيث توجد عضوية بين التنمية في الريف والحضر، اذ بتظافر الجهود يتحقق المطلوب ، فالتغيير واجب والتنمية مطلوبة .

– التنمية المحلية تقتضي الاعتماد الموارد المحلية ، وخلق حركة دائمة ونشاط متجدد ، يستفيد منه كافة مواطني المنطقة وتعود بنفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وتعمل على تقليل التكاليف مع حسن سير المشاريع نتيجة الدرية الكاملة بأهم معوقات التي يمكن ان تعترض تنفيذ المشروع .

– المشاريع المتقرحة من الحكومة على المستوى المركزي كثير ما تتعطل ويتأخر انجازها بسبب عدم ملائمة هذه المشاريع المقترحة مع مستلزمات ورغبات سكانها ومواطنها ، الشئ الذي يضيع الوقت ويهدر المال ، فالمجتمع المحلي له الحق في اختيار الطريقة المناسبة والملائمة لحل مشاكله، وفقا لعادته وتقاليده بغية تحقيق التنمية التي يطمح اليها.

ورغم ذلك لابد من المساعدات التي تقدمها الجهات الحكومية بخصوص التنمية المحلية للمناطق الريفية من تشجيع مادي ومعنوي ، وتقديم الوسائل والخبر الفنية والتقنية ووضع مخططا لتنفيذ هذا برنامج التنمية، وعند ما يتم انجاز المشروع وتجسيده على ارض الواقع ، فان النتائج لابد ان تحقق ويظهر اثراها على افراد المجتمع المحلي ، وحتى يتمكن القائمون من معرف الصور الحقيقية للتنفيذ والتسيير من خلال المتابعة المدنية والتي تسهل التعرف على مواطن الخلال والعمل على اصلاحه .

الفرع الثاني : متطلبات التنمية المحلية [2]

للتنمية المحلية متطلبات يجب تحقيقها وهي دائم التنمية ،وندكر منها :

---

[1] – غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء – دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية– تخصص ادارة ومالية ص29

[2] – محمد خشمون مرجع سابق ص125

– وضع قوانين تتماش وتطور التنمية المحلية ، والمقصود هنا قانون البلدية والولاية اللاتان هما الوحدة الاساسية للنظام المحلي وهم المسؤولتان عن التنمية في المناطق الريفية، واهم ما يمكن مراجعته في هذه القوانين، الصلاحيات الممنوحة للجماعات المحلية في إمكانه توسيعها او الحد منها، [1]

– الاهتمام بالجانب الاداري والتأهيل المستمر للكفاءات العالية وهو من انجع الاليات لتحقيق التنمية المحلية ، من خلال الاضطلاع بمهام التسيير على المستوى المحلي

– منح رواتب وتحفيزات مناسبة، فالكفاءات لا تأتي من دون مقابل وهذا طبع اودعه الله تعالى في نفوس البشر فيجب ان تمنح لهم الاجور المناسبة والمحفزات المادية للاضطلاع بهذه المهام المضنية [2]

الفرع الثالث : معوقات التنمية المحلية [3]

ادا كان هناك متطلبات ومبادى يجب توفرها لتحقيق التنمية فلابد من الاحاطة ومعرفة الاسباب والمعوقات التي تحول دون الوصل الى التنمية وهي كثيرة ونذكرها على سبيل المثال لا الحصر

– السياسة المتبعة في حل المشكلات اليومية الملحة والتي لا ينتج عنها سوى اشباع للأحداث يومية وفقط

– غياب الدراسة للأصل المشكلة وربما علجت المشكلة بأحداث مشكلة اخرى

– اهمال مفهوم العملية في التنمية المجتمع المحلي ، ويقصد بالعملية الجهود المنظمة من اجل احداث التعيير

– غياب التركيز اثناء العملية واقامت المشروع التنمية دون الاعتماد على اخصائي التنمية

---

[1]– ناجمي الهاشمي مرجع سابق ص 23–26

[2]– جمال الدين مغوفل التنمية المحلية البلدية والولاية دار الخلدونية 2013 ص 31

[3] – دوداح امال مشري نبيلة مرجع سابق ص 36

- ضعف المشاركة الشعبية واللامبالاة والعزلة وعدم الاهتمام من الموطنين وهي السمات الغابة التي باتت الشعوب تعيشها خاصة مجتمعات العالم الثالث والعربية منها والذات
- البيروقراطية وي من المشكلات المستعصية في معض الجهات الادارية و المؤسسات للدولة ، حيث يتطلب دراسة معينة ومعمقة للوقوق عند اصل المشكلة ومعالجتها والحد من اثارها.
- بعض المظاهر المتمثلة في نوع من المثالية في تحقيق الاهداف اي ان القادة يسعون الى التنمية في المجتمع من خلالها بعيدا عن الواقع المعاش
- التشخيص وهو من اهم معوقات التنمية المحلية ، التشخيص السليم لطبيعة المشكل .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : انظمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

تعتبر الجماعات المحلية من الهيئات اللامركزية في الدولة ،وهما الولاية والبلدية حيث يعتبران من اهم صور اللامركزية الاقليمية ، اذ يقوم المجلس المنتخب من طرف السكان المحلين بتسيير والتنظيم والاشراف على الادارة ومختلق المصالح التابعة لها ، وهذه الجماعات المحلية لها علاقة مباشرة مع المواطن نظرا لدور الكبير والهام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الادارة والمواطن،[1]

تعتبر الادارة المحلية الحلقة الواسطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن المحلي، فهي تباشر من خلال المهام تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المنشودة على المستوى المحلي ، وبوقف عند متطلبات والحاجات المجتمع المحلي ، وتكريسا لابد ممارسة الديمقراطية للوصول الى الحكم الصالح ، اضافة الى ادارة الموارد المحلية وترشيدها في ظل ممارسة نشاط اقتصادي محلي يحترم قدرات البيئة [2]

حظت الهيئات اللامركزية المحلية في الجزائر باهتمام كبير نظرا نكونها منبر للمواطنين المحلين في المساهمة والمشاركة في التسيير وادارة شؤونهم والدفاع عن حقوقهم من خلال انتخاب ممثليهم الذين هم اعضاء المجلس الشعبي البلدي واضاء المجلس الشعبي الولائي

لقد شهدت النظام المحلي تطورا كبير وملحظ ، وتغيرات في الوسط المحلي بسبب الوعي الذي عرفته المجتمعات على المستوى المحلي والحضري، بفضل الحركات الجمعاوية الناشطة اجتماعيا وثقافيا، اذ كان لزاما وواجبا على الدول التدخل والتنظيم لهذه المجالس الشعبية وتكيفها وفقا للمتطلبات والتغيرات الجديدة.

---

[1]– مهدية بن طبية– سفيان خروبي تنمية استدامة محلية جماعات محلية الجزائر

[2]– المعيار مجلة قرواط يونس ملخص

عرف كل من قانون الولائي والبلدي عدة تحديثات وتعديلات ، المنظمة والمنشأة لهذه المجالس وسوف نتناول ونتطرق لتنظيم الجماعات المحلية في الجزائر عبر الحقب التاريخية مع ابراز دورها التنمية

المبحث الاول : نظام الجماعات المحلية في الجرائر [1]

الجماعات المحلية هي مجموعة الاجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي ، والتي تتولى ادارت الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلى ، فهي تمثل السلطة المركزية والحكومة ومن جهة اخرى تمثل النظام المحلي المنتخب .

الجزائر ومند الاستقلال عمدت الى تنظيم ادارة هذه الجماعات المحلية بإصدار جملة من القوانين المنظمة المحددة لنشاطها وكيفية تشكيلها واهم النشاطات والمهام المنوط بها

المطلب الاول : نشأة وتطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر [2]

الجماعات المحلية في مرة بعديد من المرحل وشهدت الكثير [3] من التغيرات اولها كان خلال العهد العثماني الذى عرف بنظام البايلك وبعدها خلال الفترة الاستعمارية لسنة 1830حيث عرفت هذه المرحلة تطورات واخير بعد الاستقلال عهد الدول الجديد المستقلة ذات السيادة ونحن بدورا سوف نتطرق لكل مرحلة مبرزينا اهم التطورات التحولات التي [4]شهدتها الجماعات المحلية.[1]

1- اخلف نورة – كنوش نجية مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الاداري الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص قانون الجماعات الاقليمية ص 6 2016-2017

[2] – محمد خشمون مرجع سابق ص136

– اسماعيل فريجات – مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة [3]الماجستير في القانون الغام –تخصص تنظيم اداري ص من36الى 40

[4]– سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص26

الفرع الاول: مرحلة الحكم العثماني

العهد الثماني ابتداء من القرن 16 سنة 1516، تم فيه تقسيم المناطق الى اربعة وهي دار السلطان وهي العاصمة وضواحيها، وبايلك التيطري وعاصمتها المدية ، بايلك الغرب وعاصمتها وهران ، بايلك الشرق وعاصمتها قسنطينة ، للبايلك عدة مستويات وهي الباي وديوان الباي والمجلس الاستشاري والمصالح الادارية للبايلك وهدا البايلك يتكون من مناطق اقليمية ادارية اقل حجما من الاولى وهي البلدية في وقت الحالي والمنطقة وهي الدائرة والانتماء هو الانتماء الى القبيلة . وكان اول تقسيم للبلاد باقتراح من حسن باشا خير الدين الذي حكم في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1944- 1552 والتي كانت على مراحل

الفرع الثاني : مرحلة الاختلال الفرنسي للجزائر [2]

بعد الاحتلال مباشرة وسقوط الدولة العثمانية قام الاحتلال الفرنسي بإخضاع الاقاليم المحتلة الى سيطرته وبقية الاقاليم الاخرى التي يصل اليها او انها بقية مقاومة مثل المقاومة الشعبية للأمير عبد القادر الذي استطاع تكوين الدولة الجزائرية بتاريخ1932/11/27 بمفهوم الحديث ، حيث شكل مجلس الحكومة والسلطة التشريعية، وكذا المجلس الاستشاري والسلطة القضائية ، وقام بتعيين خلفاء له بالمناطق التابعة له ، وهي ثمانية ولايات تعمل بقواعد ومعايير الوطنية [3]. اما الاحتلال الفرنسي فكانت ادارته في الجزائر وفقا لسياسات متعددة ، اذ قام بتقسم الجزائر الى ثلاث مناطق وهي .

اولا- مناطق ادارية مدنية سكانها كلهم أوربيون وتخضع في تنظيمها للقانون الفرنسي

3-محمد العربي سعودي – المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية – البلدية ديوان المطبوعات الجامعية1516-1962 ص 2

[2]- فيلالي خديجة مرجع سابق ص 33

[3] محمد الصغير بعلي .القانون الاداري (التنظيم الاداري الجزائر دار النشر والتوزيع)ص 133

ثانيا- مناطق ادارية مختلطة يسكنها اوربيون وعدد قليل من الجزائريين ، يخضع الأوربيون الى النظام المدني ويخضع الجزائريون الى نظام الحكم العسكري .[1]

ثاثنا- مناطق عسكرية اغلب سكنها جزائريون

وبعد ما تم احتلال معظم المناطق الشمالية اصبحت الجزائر ملحقة فرنسية، قسمت فيها البلد الى ثلاث ولايات الجزائر وهران وقسنطينة ، على كل ولاية والي ومجلس ثم قسمت الولايات الى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي .

- بلديات لها كامل الاختصاص ، يسكنها الأوربيون فقط او اغلبية ساحقة وهي شمال الجزائر تمارس اختصاصها بصفة كاملة [2]

- البلديات المختلطة : اقلية من الأوربيين واغلبية جزائرية ، واعضاء مجالس البلدية مناصفة بين الأوربيين والجزائريين

- البلديات الاهلية : وهي بلديات في الجنوب والتي اغلب سكانها جزائريين وتتميز بالطابع العسكري .

من خلال الفترة الاستعمارية هناك انها مرة ثلاث مراحل التي تقسيم الجرائر الى ثلاث مناطق المشار اليها سابقا والمرحل الثانية تميزت بزيارة نابليون الثالث الى الجزائر عام 1861 حيث قام ادخال تعديلات على النظام العسكري والمرحلة الثالثة التي تم فيها تقسيم الجرائر قسمين ، الشمال حيث تركز الأوروبيون فأقيمت المجالس البلدية ذات السلطة الكاملة ، اما المناطق الاهلة بالسكان الجزائريين فقد اقيمت البلديات الاهلية يشرف عليها اشخاص معينون من طرف الحاكم العام .[3]

---

[1]- شويخ بن عثمان مرجع سابق 19

2- عفاري ص 12

[3]-السبتي وسيلة – تمويل التنمية المحلية مرجع سابق ص 121

في خلال العامين من انطلاق الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 فكر قادة الثورة في عقد مؤتمر الصومام عام 1956، لغرض تنظيم وهيكلة الثورة ومن اهم القرارات الهامة المتخذة التي جاء بها المؤتمر، هو انشاء تنظيم للبلاد وخلق ادارة محلية اقليمية ، حيث قسمت الجزائر الى ستة ولايات، وبدورها الولاية قسمت الى مناطق والناطق الى نواحي، والنواحي الى قسمات من اجل تجسيد السلطة المحلية.

ان الهدف من انشاء المجالس المحلية البلدية هو السعي من طرف قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش وحركة جبهة التحرير الوطنية، اما المجالس الولائية فكان دورها ومهامها موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والاخبار.

هدا الاجراء دفع بالسلطات الاستعمارية الفرنسية وبهدف قمع الجماهير ومقاومة الثورة الى انشاء اقسام خاصة S.A .S في المناطق الريفية ، والاقسام الادارية الحضرية S.A.V في المدن التي تقوم بإدارة وتسيير البلديات .[1]

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد الاستقلال[2]

نتيجة الاحتلال للفترة الطويلة ونتيجة للسياسة الاستعمارية المتمثلة في التجهيل ونشر الفقر[3] والبطالة والمشاكل التي عشها الشعب الجزائري وبعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية ، وجدت الجزائر نفسها امام فراغ اداري وصعوبة في التسيير وشالا اصب معظم البلديات[4] اكثر من 1500 بلدية مشلولة ، ولتجاوز هذه الوضعية عمدت السلطات العامة الى اتخاد جملة من الاجراءات على المستوى التأطير والتنظيم الاداري المحلي منها:

1- فيلالي خديجة مرجع سابق ص 34

2- غفاري مرجع سابق ص 12

3- اسماعيل فريجات مرجع سابق ص 41-56

4- سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص27

– تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج بلديات بعض معا بعض مع امكانية ادارتها وتفسيرها ، فاصبح بذلك 632 بلدية بعد ما كانت 1578 بلدية

لقد كرس دستور 1963 الاصلاحات التشريعية ، وأعتبر البلدية اساسا للمجموعة الترابية والادارية والاقتصادية والاجتماعية [1]، وهو التوجه نفسه الذي اكده ميثاق الجزائر لسنة 1964 في طرابلس الذي كان له الاثر البليغ في انشاء قانون البلدية ، اذ تم صدور اول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية ، الامر رقم 67–24 الصادر في جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية و الامر رقم 69–38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية ولقد تميزت هذه المرحلة بالتأثر بالنموذجين الفرنسي واليوغسلافي "النظام الاشتراكي"

وبمقتضى الامر 69–74 المؤرخ في 02جويلية 1974 تم اعتماد تقسيم اداري جديد حيث ارتفع عدد الولايات من 17الى 31 ولاية اما البلديات فبلغ 704 بعد ان كانت 676 بلدية في سنة1967 [2]

وفي سنة 1984 تم اعتماد تقسيم اخر تكرست فيه مبدا اللامركزية ونوعا من الاستقلالية للجماعات المحلية حيث تضاعف عدد البلديات ليصل الى 1541 بلدية و48 ولاية وتضاعف عدد الدوائر الى 22دائرة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91–306 المؤرخ في 24اوت 1991 [3]

ان دستور 1989 جاء بسياسة جديدة ونظام جديد يتضمن التعددية الحزبية، اذ تم تجاوز نظام الحزب الواحد لتمثيل الادارة على المستوى المركزي والمحلي وتماشيا مع الاصلاحات السياسية والادارية، والتي جاء على اثرها قانون البلدية رقم 90– 08 وقانون 90– 09

---

[1] – دوداح امال .مشري نبيلة .مرجع سابق ص 14

[2] – ناجمي الهاشمي .دور البلدية في التنمية المحلية– الهياكل القاعدية انمودجا .مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق ص9

[3] غفاري ص13

المتضمن قانون الولاية ، ثم صدر بعدها في سنة 2011 قانون للبلدية بتاريخ 20 يونيو 2011 تحت رقم 11-10 وقانون للولاية 12-07 بتاريخ قبراير 2012

المطلب الثاني : الجماعات المحلية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية

لعتماد اللامركزية الاقليمية تفرض توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات الادارية المحلية داخل التراب الوطنية ، وهي السلطات المحلية المنتخبة من طرف سكانها المحليين المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي .[1]

ان اهم مبررات نظام اللامركزية الادارية هو القدرة على اشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد الهيئات المحلية ، كذا الحرص على السير الحسن للمرافق العامة المحلية ، نهيك على ازدياد وتنوع اعمال الادارة مع تشعب وتنوعها، فواجبات الافراد خاصة في الوقت الحاضر يصعب التكفل بها على السلطة المركزية ومواجهتها ، وعليه فان توزيع الوظائف الادارية بين السلطة المركزية والهيئات اللامركزية من شائه ان يحفف العبء على السلطة المركزية ويمكنها من اداء وظائفها على نحو افضل، فاللامركزية الادارية تهدف الى ان يباشر الشعب المحلي السلطة والحكم ، ويتولى تنظيم شؤونه المحلية عن طريق انتخاب ممثله وبالتالي العمل باللامركزية الادارية يمثل احدى صور الديمقراطية الادارية

تتمتع السلطات المحلية بالاستقلالية لكنها ليست مطلقة ، فالسلطات المركزية لها حق الرقابة على هده الهيئات اللامركزية

- تعد الولاية عبارة عن مجموعة ادارية مركزية اقليمية محلية تتمتع بعدة خصائص:

فمن جملة الخصائص التي تتمتع بها الولاية انها وحدة ادارية لامركزية اقليمية جغرافية وليست وحدة لامركزية مصلحية او مرفقية اذ تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية ، وتقوم على خدمة الصالح العام

[1]- فيلالي خديجة مرجع سابق ص 36

– تعبير الولاية وحدة ادارية وصورة من صور النظام اللامركزي الاداري لكن ليست مطلقة ، والسبب في دلك كون الوالي يعين من قبل السلطات الادارية المركزية بمرسوم رئاسي

الفرع الاول :[1] الولاية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية

اولا : الولاية

1– مراحل انشاء الولاية

تمر عملية انشاء الولاية بشكل جزئي عبر ثلاث مراحل اساسية وهي مرحلة التقرير ومرحلة الانعقاد أي نية السلطات العامة المتخصصة على احداث وانشاء الولاية وبعد اجراء الدراسات والمناقشات والمداولات اللازمة لأتخاد قرار الانشاء

2 – مرحلة التحضير وهي تنحصر في اعداد الوسائل القانونية والفنية والبشرية والمادية والادارية اللازمة الضرورية لمرحلة التنفيذ قرار (القانون)

3 – مرحلة التنفيذ: المقصود بها هو الدخل الفعلي في حيز التطبيق وتحويل مرحلة التقرير الى عمل وواقع مطبق ، ونظرا لان عملية التنفيذ تتميز بصفة الاستمرارية، فهي تحتاج الى الاهتمام بالوسائل والرقابة والتابعة في جميع عمليات التنفيذ

ثانيا– هيئات الولاية :[2]

تنص المادة الثانية من قانون الولاية على ان هيئات الولاية هما الوالي والمجلس الشعبي الولائي

1– المجلس الشعبي الولائي[3]

---

[1]– – محمد خشمون مرجع سابق ص 147

[2]– سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص 66

[3]– اسماعيل فريجات مرجع سابق ص 57–58

يمارس السكان الإقليميون حقهم في التسيير لشؤونه عن طريق مجلس ولائي منتخب لمدة 05 سنوات ، وينتخب رئيسه من طرف جميع اعضاء المجلس بالاقتراع السري والمباشر والاغلبية من بين اعضاء المجلس الشعبي الولائي [1]

تعبير المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة والمراقبة طبقا للمادة 159 من الدستور .... والقانون 09/90 المتعلق بالولاية ، فهو الجهاز الاساسي في الولاية لكونه يشكل الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية [2]، اما عدد اعضائه فيتشكل من 35 الى 55عضوا حسب عدد سكان الولاية ، ولقد اشترط المشرع الجزائري عند اعداد قوائم الترشيحات لهدا المجلس ضرورة اشارك المرأة حسب ما جاء في المادة الثانية من القانون العضوي رقم 12-03 وان لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشحات عن النسب التالية[3]

30٪ عند ما يكون عدد المقاعد 35 الى 39 –و 43 الى 47

35٪ عند ما يكون عدد المقاعد 51 الى 55 مقعدا

ويعقد المجلس 04 دورات عادية في السنة لمدة 15يوما وهي اشهر مارس يوينو سبتمبر ديسمبر كما يعقد دورات استثنائية بطلب من الوالي او بطلب من ثلث اعضاء المجلس ، وله ايضا ان يشكل لجان تعينه في المسائل التي تهم الولاية

يتكون عدد اعضاء المجلس حسب عدد سكان الولاية واعتماد على نص المادة 82 من قانون 01/12 والجدول ادناه يوضح ذلك

عدد الاعضاء	عدد سكان الولاية
35عضوا	الولاية التي يقل عدد سكانها عن250000 نسمة

[1] – شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 46

[2]– مقال عمار بريق المجلس الشعبي الولائي في الجزائر – التشكيلة والصلاحيات

[3]– المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12جانفي2012الى يحدد كيفيات توسيع حظوط المرأة

39عضوا	الولاية التي تتروح عدد سكانها 250001 الى 650000 نسمة
43 عضوا	الولاية التي تتروح عدد سكانها 650001 الى 950000 نسمة
47 عضوا	الولاية التي تتروح عدد سكانها 950001 الى 1150000 نسمة
51 عضوا	الولاية التي تتروح عدد سكانها 1150001 الى 1250000 نسمة
55عضوا	التي يفوق عدد سكانها 125000 نسمة

من اهم اعمال المجلس القيام بالمداولات الي يتم المصادق عليها بالأغلبية من الاعضاء المكونين للمجلس نص المادة 51 من قانون 07/12 المتعلق بالولاية والتي يمارس صلاحياته المخولة له المتعلقة بالمجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والفلاحية والمالية والثقافية وكدا السياحية والتهيئة العمرانية والهياكل الاساسية ، وهدا ما يشار اليه لكن الحقيقة والواقع ان الهيمنة المستمرة للوالي من خلال الصلاحيات الواسعة الموكلة اليه باعتباره ممثل للدولة والمسير الفعلي للولاية ، اذ ان المجلس الولائي شيء رمزي [1]

2- الوالي:

يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية ودلك طبقا للمادة 78من دستور 1996 كما تنتهي مهامه بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها [2]

فالوالي له سلطات بصفته ممثل للولاية وسلطات بصفته ممثلا للدولة فهو يسهر على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها [3]

- يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات ، ويعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها حيث ان الامر بالصرف هو الوالي

[1]- فيلالي خديجة ص40

[2] -شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 49

[3]- سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق 71

– يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها ، كما يقدم الوالي امام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية ويتبع بمناقشة تتبع بتوصيات يتم ارسالها الى الوزير المكلف بالداخلية والى القطاعات المعنية

اما فيما يتعلق بسلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة فهي كالتالي:

ا– التمثيل : نصت المادة 110من قانون الولاية بان الوالى ممثل للدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة فهو ينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة والمكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية ، باستثناء بعض القطاعات نظرا لطبيعة مهامها التي تقتضي بقاء ارتباطها المباشر بالإدارة والمصالح المركزية للوزارة ومن بينها

– النشاط في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي
– العمل في مجال تحصيل الضرائب والرقابة المالية ادارة الجمارك
– النشاط في مجال مفتشية العمل ومفتشية الوظيفة العمومية
– المصالح التي تتجاوز نشاطها حسب طبيعتها وخصوصيتها اقليم الولاية

ب– التنفيذ: جاء في نص المادة 113 من قانون الولاية على ان الوالي يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة وشعاراتها على اقليم الولاية ، كما يسهر على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وكدا الاوامر في مختلف المجالات وذلك بعد يوم من نشرها في الجريدة الرسمية ومضي يوم من وصولها الى مقر الدائرة

ج– الضبط:

يتولى الوالي السهر على حفظ النظام العام والامن والسلامة والسكينة العمومية ، وله ان يطلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني المتواجدة على اقليم الولاية عن طريق التسخير اذ ادعت الضرورة الى ذلك ، كما يعتبر الوالي المسؤول عن اعداد وتنفيذ اجراءات الدفاع والحماية التى تكتسي طابعا عسكريا، كما يتولى الاشراف على اعمال مصالح الامن في الولاية.

من اهم سلطات الوالي اتمام وتنفيذ مخططات تنظيم الاسعافات في الولاية اذ يقوم بتسخير الاشخاص والاملاك التي تساعد على القيام بالمهمة .

الفرع الثاني : البلدية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية[1]

اولا: البلدية

تعد البلدية اللبنة الاساسية في هرم الادارة العامة والحجر الاساس في الدولة ، والتي لها العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع المحلي ، اذ تعمل على تحقيق التنمية على مستوى الادارة المحلية ، بتوفير كافة الضروريات والحاجيات التي تتطلبها الحياة في المجتمع المحلي لقد اعترف القانون للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، فهي هيئة لامركزية ووحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية للتسيير الجماعات المحلية ، لها دور كبير في احداث التنمية واختيار البرامج الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات مواطنها وفقا استراتيجية مدروسة بإمكانيات واليات محلية .[2]

تعريف البلدية وخصائصها:[3]

لتعريف بالبلدية واهم الخائص التي تتميز بها يجب الاحاطة بالقوانين المنظمة التي صدرت لها عبر المراحل التنظيمية التي مرت بها

1 – تعريف البلدية:

تعد البلدية دائرة حكومية تقوم بتطوير المدن والقرى المحيطة بها وانارة الطرق وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الارشادية وتنفيذ المخططات ، وتنظيم الاسواق وتقوم بتصريف

---

[1]– سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق 30

ناجمي الهاشمي .دور البلدية في البلدية المحلية – الهياكل القاعدية انمودجا. مذكرة تخرج لنيل شهادة

[2]–الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق ص 7

[3]– شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 15

مياه الامطار والمحافظة على بطاقة نظافة المدنية وتقوم الدولة بتخصيص ميزانية ضخمة لبلدية من اجل التطوير وتحسن مظاهر المدن .[1]

لقد عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الاولى من قانون 08/90 المؤرخ في 7 افريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على ان البلدية هي الجماعة الاقليمية الاساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، اما قانون البلدية لسنة 1967 عرفها بان «البلدية هي مجموعة من الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية » وما نلاحظه ان التعريف الثاني يعكس الوظائف المنوط بها البلدية ومهامها المتنوعة في الفلسفة الاشتراكية المعمول بها انداك .

وهناك من يعرف البلدية على انها الجماعة القاعدية الاقليمية السياسية الاقتصادية الثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية ،[2] التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات المقررة على الاشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية ، كما تعرف البلدية على انها تجسيد العالقة الوطيدة بقاعدة المجتمع ودورها المتميز في ايجاد الحلول لمشاكل المواطنين اليومية والمستمرة ، كما ان تشكل دعامة سياسية لسلطة الدولة وميدان تطبيقاتها[3]

من خلال الدساتير التي مرة بها الجزائر متتالية التي جاء دكر البلدية متماشيا مع الانظمة القائمة ومستوده الدساتير، ففي اول دستور للبلاد بعد الاستقلال بتاريخ 10سبتمبر 1963 عرف البلدية المادة 09 من الدستور على انها« تتكون الجمهورية من مجموعات ادارية يتولى القانون بتحديد مداها واختصاصاتها وتعتبر البلدية اساس المجموعة الترابية الاقتصادية والاجتماعية» واما دستور 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 فلقد جاء في

---

[1] – محمد خشمون مرجع سابق ص 147

عامر الحاج .مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية .دراسة حالة بلدية بسكرة .رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم . تخصص علوم التسيير .جامعة محمد خيضر – بسكرة .كلية العلوم الاقتصادية

[2] والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير ص 93

[3] – غفاري فاطمة الزهرة –زحوط زكرياء مرجع سابق ص09

نص المادة 36من الدستور على ان البلدية هي «المجموعات الاقليمية البلدية والولاية والبلدية هي المجموعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في القاعدة»

ونصت المادة 15 من دستور 1989 المؤرخ في 23فيفري على ان «الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية»

وجاء التعديل الدستوري لسنة 2016 المؤرخ في 07 مارس 2016 في المادة 16 منه على ان «الجماعات الاقليمية هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة الاقليمية»

ومن خلال القانون المنظم للإدارة المحلية عرف المشرع الجزائر البلدية حيث جاء قانون البلدية رقم 67-24 المؤرخ في 10جانفي 1967 عرف البلدية على انها «الجماعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والاساسية»

وجاء قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية والمؤرخ في 07افريل 1990 في المادة 01 منه بان البلدية «الجماعة الاقليمية الاساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والدمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون»

اما قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22جويلية 2011 فقد عرف البلدية في المادة 01 منه على انها «الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون » ونصت المادة 02 منه على ان البلدية هي القاعدية الاقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة ،وتشكيل اطار مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية [1]

2- مميزات وخصائص البلدية [2]

تتميز البلدية بمجموعة من الخصائص والمميزات منها

[1] – دوداح امال . مشري نبيلة مرجع سابق 14

[2] – عامر الحاج مرجع سابق ص 95

– تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية التب هي مجموعة الاشخاص والاموال التي تمكن البلدية من القيام بنشاطاتها المعتادة لتحقيق المنفعة العامة [1]

– تتمتع البلدية بالاستقلال المالي او الدمة المالية المستقلة التي تمكنها من القيام بمهامها بكل حرية واستقلالية [2]

ثانيا :هيئات البلدية :[3]

نصت المادة 13من قانون 08\90 على البلدية تتشكل من هيئتين هما هيئة المداولات والهيئة التنفيذية واضاف قانون 10/11المتعلق ببلدية هيئة اخرى ينشطها الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

– المجلس الشعبي البلدي (هيئة المداولات)

– رئيس المجلس الشعبي البلدي (هيئة التنفيذ)

– الهيئة الادارية التي ينشطها الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وتمارس هذه الهيئات البلدية اعمالها في اطار التشريع والتنظيم المعمول به

1– المجلس الشعبي البلدي [4]

ان المجلس الشعبي البلدي هو محور البلدية بل وقطب الروحي الذي تدور حوله الحياة العامة في البلدية ، وهو ممثل ابناء المنطقة المحلية والساهر الاول على حسن سير الشؤون المحلية ، لذلك نجد ان المشرع في قانون البلدية قد وسع من اختصاصه وجعلها مطلقة عبارة عن خطوات عريضة وعامة وهي مجالات عدة [5]

---

[1]– غفاري مرجع سابق ص11

[2] احمد بوضياف .الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية . الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ص 313

[3]– المدكرة النهائية ص14

[4]– دوداح امال .مشري نبيلة .مرجع سابق ص 17–21

[5] – بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري دار الهدى عين مليلة –الجزائر 2011 ص 78

ا- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي : [1]

يعتبر المجلس الشعبي البلدي المسير للبلدية عبر القيام بالمداولات واتخاد القرارات المتعلق بسير البلدية ، يتم اختيار اعضاء المجلس عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من طرف المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلدية ولمدة 05 [2]سنوات ، وتختلف التشكيلة من بلدية الى اخرى بحسب تعداد السكان في البلديات وهذا ما نجد في قانون الانتخابات رقم 11/12 في المادة 79 منه اذ تنص على ما يلي [3]

« تغير عدد اعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعدد الوطني للسكن والسكان»[4]

ان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي تشمل جميع المجالات والنشاطات المتعلقة [5]بالمجلس سواء السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية زد على هناك عدة صلاحيات يمكن القيام بها مثل الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة والتنمية المحلية وهي جميع المخططات التنموية في جميع المجالات خاصة التي تعمل على تشجيع الاستثمار وترقيته في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، وكدا الاشراف على التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والتسلية والسياحة الى جانب السهر نظافة المحيط وحفظ الصحة وطرقات البلدية [6]

ب- اعمال المجلس الشعبي البلدي

---

[1]- دور الجماعات المحلية ص43

[2]- سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص 45

[3]- شويخ بن عثمان مرجع سابق ص24

[4] - اسماعيل فريجات مرجع سابق ص 92-93

[5] عامر الحاج مرجع سابق ص96-100

[6] - - محمد خشمون مرجع سابق ص 165

تطبيقا لاحكام قانون البلدية المتعلقة بالتداول والمرسوم التنفيذي رقم 13- 105 المؤرخ في 2013/03/17 والتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي فان المداولات يخضع لإجراءات خاصة[1]

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا يتعدى مدة كل دورة خمس(05) ايام اذ له ان يصادق على النظام الداخلي في اول دورة بعد اعداده ، وفي حالة الظروف الاستثنائية التي تكون مرتبطة بخطر وشيك او كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون ويخطر الوالي بذلك فورا نص المادة 18 من قانون 11-10 المؤرخ في 20 راجب عام 1434 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية

يعقد دوراته في مقر البلدية الا انه في حالة القوة القاهرة يمكنه ان يجتمع في مقر اخر خارج عن اقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي نصت المادة 19 من نفس القانون على ان «.....»

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول اعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية ، ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس من رئيسه وتدون في سجل المداولات البلدية وتسلم هذه الاستدعاءات مرفقة بمشروع جدول الاعمال بواسطة ظرف محمول الى اعضاء المجلس الشعبي البلدي في مدة 10 ايام كاملة على الاقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام ، وفي حالة الاستعجال يتم تخفيض المدة على ان الا تقل عن يوم كامل ويلصق مشروع جدول اعمال الاجتماعات في الاماكن المخصصة للجمهور.

ج- مداولات المجلس الشعبي البلدي

[1]- عبد الوهاب بن بوضياف معالم لتسيير شؤون البلدية دار الهدي عين مليلة - الجزائر ص 50

يباشر المجلس اعماله عن طريق اعداد المداولات المصادق عليها من طرف اعضاء المجلس ،

تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين او الممثلين عند التصويت، تحرر المداولات باللغة العربية وتسجل حسب ترتيبها الزمي في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة اقليميا، ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في اجل 08 ايام لدى الوالي وتكون قابل للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ ايداعها باستثناء المداولات المتعلقة بالميزانية وحسابات قبول الهبات والوصايا الاجنبية واتفاقية التوأمة والتنازل عن الاملاك العقارية للبلدية ،

اذا كانت المداولات غير محرر باللغة العربية او ماسة برموز الدولة وشعائرها واذا غير مطابقة للقوانين والتنظيمات او مخالفة للدستور فأنها تعد باطلة بقوة القانون ويكون اعلان الوالي ببطلان المداولة بقرار نص المادة 59 من قانون 10/11

د- لجان المجلس الشعبي البلدي[1]

تنص المادة 31 من القانون البلدي على ان المجلس العبي البلدي يتشكل من بين اعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، في حين يمكن تشكيل لجان مؤقتة (الخاصة) من اجل تحقيق تنظيم داخلي وممارسة اختصاصاته ومعالجة المسائل التي تهم البلدية ، تحدد عدد اللجان الدائمة كما يلي :

- ثلاث(03) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20000نسمة او اقل
- اربعة(04) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 20001الى 50000 نسمة

[1]- شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 98

- خمسة (05) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من50001 الى 100000نسمة

- ستة(06) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100000نسمة

هـ - : رئيس المجلس الشعبي البلدي (الهيئة التنفيذية)[1]

تتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس ويساعد نواب يحدد القانون عددهم تبعا لعدد المقاعد التي حصل عليها.[2]

يتم تعيين الرئيس من القائمة التي تحصلت على اغلبية الاصوات ، وفي حالة التساوي يعلن رئيسا المرشح او المرشحة الاصغر رئيسا ، ويرسل محضر التنصيب الى الوالي ويعلن للعموم عن طريق الصاق المحضر بمقر البلدية .

يتم انهاء مهمة بانتهاء العهدة او الوفاة او الاقصاء او الاستقالة

ع- صلاحيات رئيس المجلس البلدي :[3]

يتمتع رئيس المجلس العبي البدي بازدواجية الصيفة وهي تختلف باختلاف الوضع الذي يكون فيه سواء كان ممثل للبلدية او ممثلا للدولة[4]

*صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للبلدية:

حددها القانون رقم 11-10 في الفرع الثاني منه الفقرة الاولى المواد من 77الى 82 انطلاقا من كون البلدية شخص معنوي عام فان وجود شخص يمثلها هو من الاثار التي تترتب عن كونها تتصف بذلك ، ولقد عهد القانون للممثل بمهمة التمثيل والتعبير عن ارادة

[1]- عبد الوهاب بن بوضياف معالم لتسيير شؤون البلدية دار الهدى عين مليلة الجزائر2017 ص 10

[2] - عامر الحاج مرجع سابق ص101-103

[3]- بوعمران عادل مرجع سابق ص 83

[4]- شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 29-30

البلدية ويتجلى ذلك في من خلال الصلاحيات المخولة له والتي هي على المثال لا على سبيل الحصر

- تمثيل البلدية في جميع المراسيم التشريعية والتظاهرات الرسمية

- تمثيل البلدية في كل الاعمال الحياة المدنية والادارية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به

- اعداد مشروع جدول اعمال الدورات ويتراسها ويسهر على تنفيذ المداولات

- تنفيذ ميزانية البلدية وهو الامر بالصرف

- يقوم تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي وباسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الاملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وادارتها

- التقاضي باسم البلدية ولحسابها

- ادارة مداخيل البلدية والامر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية...الخ

* صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للدولة:[1]

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة المؤهلة على مستوى البلدية للسهر على المحافظة على النظام العام وامن الاشخاص والممتلكات ، ومن خلال مهامه المتعلقة بضمان النظام والسكينة والنظافة العمومية على المستوي العمومي [2]

حددت هذه الصلاحيات بموجب القانون 11-10 في الفقرة الثانية المواد من 85 الى غاية 95 ندكر منها

[1]- سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص49

[2] -- محمد خشمون مرجع سابق ص 191

– يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما نص المادة 85 من نفس القانون

– يتمتع بالصفة الضبطية للحالة المدنية ويقوم بإبرام جميع عقود الحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص اقليميا نص المادة 86 من نفس القانون وله وتحت مسؤولياته تفويض امضائه للمندبين البلديين والمندوبين الخاصين او الى موظف بلدي

– ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية

– يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة وحماية الاشخاص والممتلكات في الاماكن العمومية التي يمكن ان تحدث فيها كارثة او حادث وذلك بتفعيل مخطط الاسعافات لحماية الاشخاص والممتلكات

* صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية [1]

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات ويتخذ الاجراءات التي شانها تسهيل عملية تنفيذ المداولات ، ويقدم تقرير... ، كما يمكنه القيام بمهمه التنفيذ نص المادة 69 من قانون 11-10

غ- قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]

يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي عدة قرارات اثناء ممارسة مهامه وبموجب القوانين والتنظيمات، ويتخذ كل التدابير الخاص بذلك

تسجل القرارات حسب تاريخ اصدارها في السجل البلدي وترسل للوالي خلال 48 ساعة مقابل وصل استلام وتصبح قابلة للتنفيذ بعد شهر من تاريخ ارسالها للوالي

في حالة الاستعجال تنفذ فورا بعد اعلام الوالي بذلك

---

[1]– شويخ بن عثمان مرجع سابق ص 34

[2]– دوداح امال .مشري نبيلة . مرجع سابق ص 22

وفي حالة الامتناع عن التنفيذ للقرارات الموكلة اليه بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها يقوم الوالي بتنفيذ هده القرارات مباشرة بعد انقضاء الآجال المحددة في الاعذار

2 : الهيئة الادارية (ادراة البلدية)

المقصد بها مجموعة الموظفين القائمين على ادارة المصالح البلدية والامانة العامة للبلدية

ا- الامين العام للبلدية[1]

تشكل ادارة البلدية هيكل ينشطه الامين العام للبلدية (المادتين 15و125) من قانون 11-10 وساعد الرئيس في تأدية مهامه ، وتحدد كيفية وشروط تعيينه وكدلك حقوقه وواجباته عن طريق التنظيم ، من اهم صلاحياته تنشيط وتنشيط وتنسيق سير المصالح الادارية والتقنية للبلدية[2]

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس وتنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126

ب- المصالح العمومية للبلدية والامانة العامة (المهام الادارية)[3]

يتحدد تنظيم ادارة البلدية طبقا لأحكام القانون 11-10 وحسب اهمية الجماعة وحجم المهام المسندة اليها نص المادة 126 من القانون البلدي ولاسيما منها المتعلقة بما يأتي :

- الهيكل التنظيمي ومخطط المستخدمين
- تنظيم مصلحة الحالة المدنية وسيرها وحماية كل العقود والسجلات الخاصة بها والحفاظ عليها
- مسك بطاقية الناخبين وتسيرها

---

[1]- سوداني كلتوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة مرجع سابق ص 52

[2] عامر حاج مرجع سابق ص 104-105

- عبد الوهاب بن بوضياف -معالم لتسيير شؤون البلدية -دار الهدى عين مليلة الجزائر 2017 [3]ص17

– احصاء المواطنين حسب شراح السن المولودين في البلدية او المقيمين بها في اطار تسير بطاقية الخدمة الوطنية

– دعم النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية

– تسيير الميزانية والمالية ومسك سجل جرد الاملاك العقارية البلدية وسجل جرد الاملاك المنقولة

– تسير مستخدمي البلدية وتنظيم المصالح التقنية البلدية وتسيرها ارشف البلدية والشؤون القانونية والمنازعات

تحدد كيفيات تطبيق هذا المادة عن طريق التنظيم

– المندوبيات والملحقات البلدية (المواد من 133الى غاية 138) وتحدث المندوبيات البلدية والملحقات في حدود اختصاصاتها وتحدد قواعد تنظيم المندوبيات والملحقات البلدية وسيرها عن طريق التنظيم .

المبحث الثاني : بلدية بودة افاق واعدة وتنمية مستدامة (نمودج للتنمية المحلية)

انشئت بلدية بودة بمقتضى المرسوم 365/84 المؤرخ في 08 ربيع الاول 1405هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1984م ، وهي بلدية نائية تبعد عن ولاية ادرار بـ حوالي 25 كلم² من الناحية الغربية لولاية ادرار ، يحدها من الشمال بلدية اسبع ومن الجنوب بلدية تيمي (اولاد احمد) ، ومن الشرق بلدية ادرار ومن الغرب بلدية تسابيت ووادي الساورة ، مساحتها تقدر بحوالي 4140 كلم² ، وعدد سكانها حسب احصائيات 2008 بحوالي 9.938 نسمة

تنقسم بلدية بودة الى ثلاث (03) مناطق كل منقطة بها مجموعة من القصور والاحياء ، فمن الناحية الجنوبية توجد بودة المنصور والى جانبها خمسة قصور ،قصر المنصور ، وقصر بني وازل العتيق ، وقصر زاوية سيدي حيدة ، قصر اغرم علي واخير حي هواري بومدين ، اما من جهة الوسط مقر البلدية يحتوي كذلك على اربعة قصور اولها

قصر بندراعو الذي به مقر البلدية ثم قصر زاوية الشيخ وبعد حي 05جويلية ، ثم قصر بني اللو .

فالمنطقة الثالثة هي ناحية الغمارة حيث يوجد بها قصر الغمارة الذي يحتوي على عدد من السكان وبعده ومن الناحية الشرقية لقصر الغمارة يوجد قصر العماريين وقصر بخلة، ومن الجهة الغربية لها يوجد قصر القصبية الذي اخر قصر

يوجد في كل منطقة من المناطق فرع اداري بلدي ، اولا فرع ناحية المنصور المسمى على شهيد الواجب الوطني ضراوي محمد ، وفرع ناحية الغمارة المسمى ....

وتعد البلدية من اقدم القصور في منطقة توات بالموازاة مع تمنطيط العريقة ، اما فيما يخص النظرة العامة لما تحتويها بلدية بودة من منشأة تنموية قاعدية فوضعيتها كالتلى :

- حالة الطرقات: الطريق الوطني الولائي 707 تعاني من التصدعات والتشققات بسب سيارات الوزن الثقيل التي تقوم بنقل الرمال والمداخل للقصور فيها الجيدة والمتوسط والمهتلكة
- توزيع الكهرباء: معظم مناطق بلديات بودة مغطاة وتستفيد من الخدمة
- قطاع المواد المائية : وهو اهم مشروع تنموي اقيما على ارض بلدية بودة نظرا لكون المنطقة تعاني من صعود المياه المالحة ومعظم ابارها داخل اقليمها لا تصلح للشرب كونها مالحة ، ولقد تزويد المنطقة بمشروع مياه عذبة من منطقة واد الزين التابعة للإقليم بلدية ادرار ، تحتوي بلدية بودة على سبعة(07) ابار مياه المستغلة منها اثنان(02) واد الزين وبندراعو وسبعة خزانات (07) المستغلة منها ستة(06) اما نسب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بلغة 98%
- المناخ: منطقة بودة كغيرها من المناطق الصحراوية يسودها المناخ الصحراوي ومن مميزاته أن صيفه طويل وحرارته عالية أما شتاؤه قصير شديد البرودة

الصرف الصحي : المتمثل في الربط قنوات الصرف الصحي والتي تمثل نسبة 70% في جميع مناطق بلدية بودة[1]

– الانارة العمومية : متواجد على مداخل القصور بطريقة عصرية وحديثة وبشكل عام معظم القصور والمناطق استفادة من خدمات الانارة العمومية

– قطاع الصحة : بلدية بودة هناك اربعة(04) قاعة علاج في الخدمة وقاعة متعددة الخدمات

قطاع التربية والثقافة : يوجد على اقليم بلدية بودة عشرة (10) مدارس ابتدائية وثلاثة(03) متوسطات وثانوية واحدة اما المرفق الدينية ودور العابدة فيوجد بها ثمانية عشر(18) مسجدا وزاوية واحدة بمنطقة الغمارة وواحد وعشرون(21) مدراسه قرآنية

المرافق الرياضية : المرافق الرياضة متمثلة في

قاعة متعددة الاختصاصات وملعب بلدي ومسبح بلدي بمقر البلدية قصر بندراعو وعشرة (10) ساحات وفضاء للعب

المطلب الاول : مقومات التنمية المحلية لبلدية بودة:

التنمية تعني الزيادة والنمو في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من اهم الخطوات الاساسية لتحقيق التنمية الاحاطة بالمعلومات التي تبنى على التنمية المحلية ، هذه المعلومات تخص جميع ما أودع الله فيها من خيرات على المستوى المحلي وجملة المعطيات التي يمكن التعامل معها واهمها القوانين المسيرة للبلدية والرقعة الجغرافية المحددة لها ، والتعداد السكاني المكون لها ، وكذا الطبيعة الاقتصادية للبلدية الزراعي ، والتجاري والصناعي ، ولاشك ان العنصر البشري من اهم مقومات التنمية المحلية ولان الامية اكبر سبب لنعدم التنمية

جانب مهم ومن أولويات التنمية ، صحة الموطن ،فكما لا يمكن ان ننتج شيئا بآلة معطلة ، فانه ، ليس باستطاعتنا ان تحقق التنمية بأجساد مرضة فصحة الانسان مهمة

[1]– المصلحة التقنية لبلدية بودة

بالغة الاهمية ولرعاية صحة الانسان او الفرد في المجتمع لا تتحقق الا بجوانب ثلاث ، نظافة المحيط ، توفر المرافق الاستشفائية ، الترقية والرياضة وكذا المساحات الخضراء ...

– تطوير الجانب الاجتماعي : يجب النظر في الفيئات الضعيفة في المجتمع التي تعني الفقر والحرمان والبطالة اذ لا يعقل ان تكون هناك تنمية وفيئة من المجتمع نعاني التهميش والاقصاء ، ومن اجل الوقوف على جوانب التنمية لبلدية بودة وامكانياتها سوف نتطرق اليها في هذا المطلب

الفرع الاول : لمحة تاريخية عن بلدية بودة:.[1]

وأصل الكلمة من اللهجة المحلية القديمة وهي كلمة مجزئة إلى جزئين بو: وتعني الماء، و دا: تعني هنا.

فبودة إذاً تعني الماء هنا، وترجع حكاية هذه التسمية إلى أول رجل نزل بالمنطقة مع ابنه بحثا عن العيش والاستقرار، فإذا بابنه يلمح بالندى يظهر من على سطح الأرض فصاح الابن يقول البو....دا، البو....دا. ويقصد بها وجود الماء، وبالتالي الاستقرار في المنطقة.

وكانت بودة همزة وصل بين الشمال الغربي الجزائر والجنوب الجزائري، حيث كانت محطة يتزود منها أهل البدو والرحل، أثناء مرور هذه القبائل والقوافل التجارية القادمة من تلمسان والمارة ببشار وتبلبالة والمتجهة نحو السودان تتخذ من بودة مكان للراحة والمقايضة التجارية وأصل سكان بودة قبائل بدوية أو قبائل مارة بأسواق السودان وأخرى مارة بأسواق الحجاز، وكانت تعتبر المنطقة مكان خصب لما تتوفر عليه من مياه باطنية قريبة من سطح الأرض كانت تستعمل في الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي للغذاء وقاموا

[1] – حيداوي عبد القادر .دراسة الوضعية الحالية لفقاقير توات حالة منطقة بودة ولاية ادرار. رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا والتهيئة العمرانية تخصص تهيئة الوسط الريفي .كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية .قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية .جامعة وهران ص8–9

باستغلال المياه الباطنية بإنشاء الفقاقير واستعملوها للري والشرب، تتميز بلدية بودة بواحات النخيل ورمال الذهبية الاشبه بالارخبيل في البحار والقصور العريقة ، ولقد زارها الكثير من الباحثين والمؤرخين مثل الرحلة ابن بطوطة حيث قال عنها« قصدت السفر الى توات وارضها رمال وسبخة وتمرها كثير »

ويقول ابن خلدون في كتاب العبر « ... في جهة الغرب الاوسط ارض محجرة تسمى عند العرب الحمادة من دوين الى بلاد ريغ ووراء من جهة الجنوب بعض بلاد الجريدية ذات نخيل وانهار معدومة في جهة بلاد المغرب مثل بلاد بودة وتمنطيط في قبلة المغرب الاقصى وتسابيت »

الفرع الثاني : امكانيات بلدية بودة :

وهي كل ما تحتويه البلدية من امكانات مادية وبشرية وهياكل قاعدية ووسائل العمل الضرورية للقيام بمهامها المنوطة بها

1- الهيكل التنظيمي الداخلي لبلدية بودة وتشكيلة الادارة [1]

يوجد على مستوى ادارة البلدية طاقم اداري عددهم 79، الذين هم عمال وموظفي البلدية مكون من امين عام وسبعة (07) متصرفين و سبعة(07) ملحقين الادارة الاقليمية و (02) سلك تقني الإعلام آلي واحد (01) كاتب مديرية رئيسي للإدارة الإقليمية ، و(01) مساعد ثائقي امين محفوظات للإدارة الإقليمية ، و(01) كاتب مديرية للإدارة الإقليمية ، و تسعة (09) عون رئيسي للإدارة الاقليمية وثمانية(08) عون إدارة الاقليمية وثلاثة (03) عون حفظ البيانات و (01) عون النظافة النقاوة العمومية و (01) عامل مهني ص 2 وثلاثة (03) سائق سيارة م 2 و (01)عون الخدمة المستوى 1 و ثلاثة وثلاثون (33) حارس موزين كالتالي :

[1] مكتب المستخدمين ببلدية بودة

- بالنسبة الى الموظفين الاداريين الذين عددهم اربعون (40) موزعون على اربعة مصالح ادارية وهي :

- مصلحة الامانة العامة
- مصلحة الشؤون المالية والنشاط الاقتصادي
- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والنشاط الاجتماعي والثقافي
- مصلحة التجهيز والاشغال الجديدة

2- عقود الادماج المهني : استفادة البلدية من مناصب في اطار عقود الادماج المهني ، التي يتم بموجبها تشغيل خريجي الجامعات والمعاهد والتكوين والحاصلين على مستوى السنة الثالثة ثانوي من الشباب في المؤسسات العمومية والخاصة، مقابل منحة شهريا تدفع من مديرية التشغيل ولمدة 03 سنوات قابلة للتمديد

المناصب التي استفادة منها البلدية منذ انشائها عددها 1144 عبر السنوات وكانت كالتالي:

السنوات	نوع العقد		
	CID	CIP	CFI
2008			45
2009			116
2010		01	44
2011	06	06	156
2012		01	28
2013	22		130
2014	07	09	71
2015			211
2016			43
2017		02	187

2018		28	40
2019	09		
المجموع	44	57	1043

اما المناصب الحالية والمتبقية والتي يزاول اصحاب نشاطهم عدد 123موازين على المرافق العامة بإقليم البلدية وعلى مستوي المصالح

اولا الفرع البلدي الغمارة يوجد به 08 مناصب وفي المركب الرياضي الغمارة 02 منصب ، ابتدائية بخلة يوجد بها 04 مناصب – ابتدائية الغمارة 09 – اتبدائية القصيبة 03 مناصب ، اكمالية الغمارة 04 منصب – مقر البلدية 14 مناصب

3- مناصب الادماج الاجتماعي (الشبكة)[1]

لقد استفادة البلدية من 273 مصب في اطار الادماج الاجتماعي عبير السنوات المتتالية ، ففي سنة 2011 تحصلت البلدية 199 منصب ادماج اجتماعي ، ثم ففي سنة 2015 تم اتمام المئتان بإضافة منصب واحد

اما في سنة 2018 وبتاريخ 01-07-2018 استفادة من 38 منصب وبنفس السنة تحصلت البلدية على 23 منصب إضافي ، يلها في سنة 1919 بتاريخ 04-04-2019 تحصلت على 06 مناصب وبتاريخ 30-04-2019 تم دعمها بحصة اضافية عددها 06 مناصب

4-امكانيات البلدية في قطاع التربية:

تحتوي بلدية بودة على ثلاثة (03) متوسطات متمركزة على مستوى كل منطقة من المناطق الثلاثة ، متوسطة الشهيد جعفري العربي بقصر بندرعو ومتوسطة بن علي احمد بالمنصور ومتوسطة سيد عبد الله الغماري بالغمارة وثانوية واحدة بمقر البلدية ومركز تكوين ... و ...ابتدائيات (ابتدائية بالقصيبة... وابتدائية.. بالغمارة وابتدائية ..ببخلة) هدا من

[1]- مكتب الشؤون الاجتماعية ببلدية بودة

جهة منطقة الغمارة ثم (ابتدائية الشيخ بن عومر بـ بندراعو و ابتدائية ..بـ بني اللو) هذا في المنطقة الوسطى وفي الناحية الجنوبية عندنا (ابتدائية المنصور الجديدة بالمنصور و ابتدائية احمد بن زروق بـ بني وازل وابتدائية جعفري مبروك بـ حي هواري بومدين)

-القطاع الصحي : بها اربعة .قاعات علاج واحدة بمقر البلدية بندراعو وقاعة علاج بقصر الغمارة وقاعة علاج بقصر بني وازل وقاعة علاج بقصر بخلة وعيادة متعددة الخدمات بحي هواري بومدين

5-مجال المنشاة الرياضي : ملعب بلدي بقصر بندراعو ومركب الشباب بقصر الغمارة قاعة النشاطات بمقر البلدية قصر بندراعو وقاعة النشاطات بقصر المنصور

6-قطاع السياحة: [1]

تم تصنيف وانشاء (05) مناطق التوسع والمواقع السياحية بودة 01، بودة 02، بودة 03 ، اغزر وتقلزي ولاية ادرار ومرة بثلاثة مراحل

* مناطق بلدية بودة

- منطقة التوسع والموقع السياحي المقترحة بودة 01 (بخلة) ،

حدودها : من جهة الشمال الشرقي الطريق الولائي رقم 707 ومن جهة الغربية نكبات الرمال ، ومن جهة الجنوب الشرقي ارض شاسعة ومن الشمال الغربي مسلك معبد ، المساحة الاجمالية 50هكتار

- منطقة التوسع والموقع السياحي المقترحة بودة (بنيلو)

حدودها: من الجهة الشمالية ارض شاسعة ومن الجهة الشرقية ارض شاسعة ومن الغرب ارض شاسعة ومن الجنوب الطريق الولائي رقم 707 المساحة الاجمالية :136 هتكار

- منطقة التوسع والموقع السياحي المقترحة بودة 03(المنصور)

---

[1] - مراجعة مخطط شغل الاراضي ببلدية بودة – دراسة الوضعية الحالية والتهيئة C A N A لسنة2005

حدودها : من الشمال اراضي شاسعة ومن الجنوب مسلك ومن الشرق الطريق الولائي رقم 707 ومن الغرب حي المنصور ، المساحة الاجمالية 190هتكار

هذه العملية تندرج ضمن عملية تصنيف مناطق التوسع والمواقع السياحية في اطار خارطة الطريق للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية ادرار بهدف تعزيز حجم وعاء العقار السياحي الموجه للاستثمار بـ:556هتكار ، وبعد المصادقة على التصنيف يتم اصدار مرسوم تنفيذي يتعلق بإعلان تصنيف وحدود مناطق التوسع والمواقع السياحية لولاية ادرار[1]

7- القطاع الفلاحي: تعتبر بلدية بودة من اقدم البلديات في ولاية ادرار بها امكانات عديدة نظرا لموقعها الجغرافي دو الطابع الصحراوي ، ، تتميز بلدية بودة بالطابع الفلاحي التقليدي منها المتمثل في البساتين المعرفة بنظام السقي بالفقارة ، والنظام الفلاحي العصري المتمثل في استصلاح الارضي الفلاحية

8- قطاع الموارد المائية

تمتلك بلدية بودة سبعة ابار منها 02ابار في منطقة واد الزين مياهها عذبة صالحة للشرب والاخر غير مستغلة اما الخزانات فعددها ستة مستغلة كلها ، ونسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب فهي في حدود 98٪ واما الربط بشكة المياه المستعملة فهو متعلقة المنطقة الغربية الغمارة والوسطة بنداعوا مقر البلدية وزاوية الشيخ وبني اللو وحي 05جويلية وتقدر نسبة الربط بـ 70%

9-القطاع الاداري : مقر للبلدية بقصر بندرعو وملاحقين واحد بقصر الغمارة والثاني بحي هواري بومدين وثلاثة مكاتب بريدية ومركز تكوين ومكتبة عمومية بمقر البلدية

10- الاطار الجغرافي : الخريطة : توضح الخريطة ادنها موقع بلدية بودة الجغرافي و الاداري وفي النسخة الاولى تبين الحدود الجغرافية

---

[1] – انشاء مخطط للحدود ومشروع المرسوم التنفيذي للتصنيف – دراسة تصنيف وانشاء (05) مناطق التوسع والمواقع السياحية – الوكالة الوطنية لتنمية السياحة – اسطاولي الجزائر

الموقع الإداري لبلدية بودة:

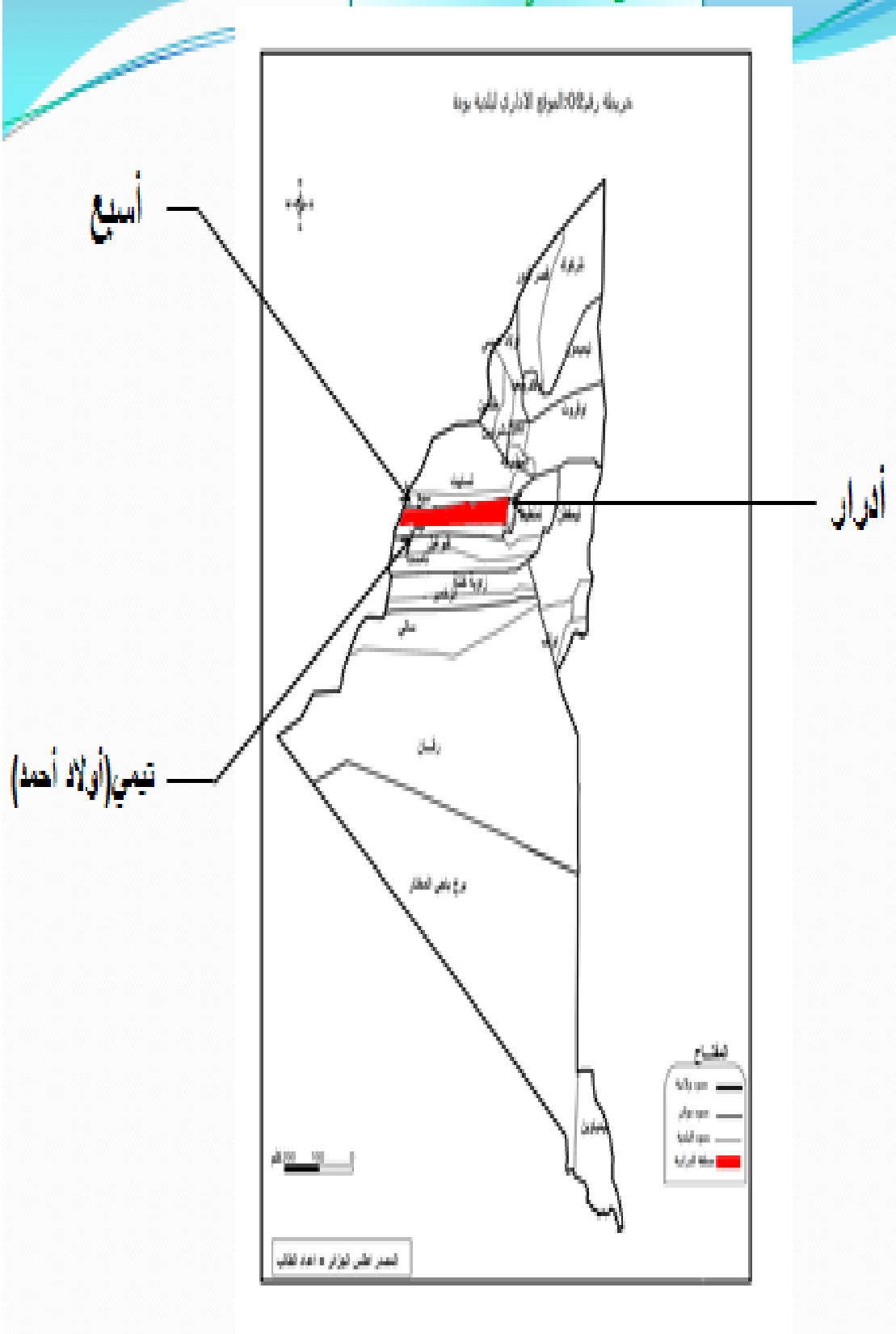

خريطة رقم02:الموقع الاداري لبلدية بودة

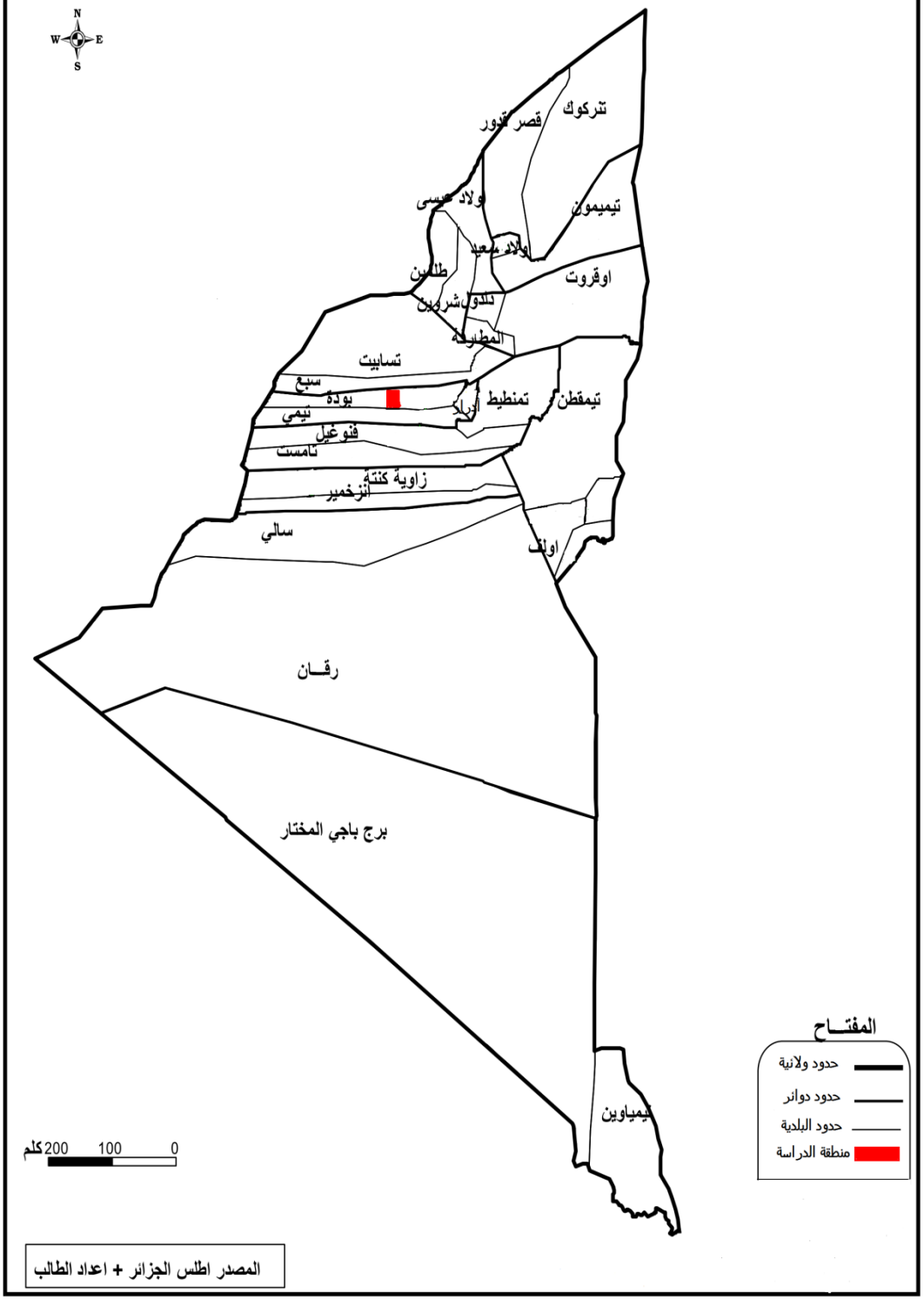

الفرع الثالث – التطور السكاني ببلدية بودة:

جدول حركة النمو السكاني بالاستناد الى سجلات الحالة المدنية[1]

الرقم	السنوات	عدد المواليد	عقود الزواج	عدد الوفيات	ملاحظات
1	1985	355	32	88	
2	1986	308	45	66	
3	1987	341	59	63	
4	1988	317	44	66	
5	1989	330	43	51	
6	1990	315	46	50	
7	1991	309	45	59	
8	1992	331	43	220	
9	1993	306	34	145	
10	1994	309	32	99	
11	1995	236	32	137	
12	1996	235	84	86	
13	1997	147	32	63	
14	1998	126	38	58	
15	1999	113	24	83	
16	2000	123	43	47	
17	2001	168	53	46	
18	2002	125	60	51	

[1]– سجلات الحالة المدنية ببلدية بودة

19	2003	153	43	57	
20	2004	156	38	49	
21	2005	157	73	40	
22	2006	160	54	35	
23	2007	197	67	39	
24	2008	186	67	40	
25	2009	220	79	37	
26	2010	224	90	54	
27	2011	236	97	52	
28	2012	232	113	40	
29	2013	228	119	56	
30	2014	262	129	47	
31	2015	274	158	52	
32	2016	288	127	45	
33	2017	350	122	41	
34	2018	366	106	44	
35	2019	351	101	48	
36	2020	345	162	32	

الاحصائيات المعتمدة في سنة 2008 كان عدد السكان 9938 مليون نسمة ثم ازداد النمو السكاني حيث ان الجدول اعلاه يبن حركة النمو السكاني الجديد ، والاحصائيات الجديدة والتي لم يتم اعتمادها الى حد الان تقدر 12755مليون نسمة موزعة على 13

قصر كالتالي: [1]

الحي او القصر	عدد السكان	النسبة المئوية
الغمارة	1817	%14.25
المنصور	1680	%13.17
بندراعو	1344	%10.54
بني اللو	1045	%8.19
بني وازل	1055	%8.27
زاوية الشيخ	1014	%7.95
لقصيبة	911	%7.14
العماريين	874	%6.85
اغرم علي	756	%5.93
حي 05جويلية	728	%5.71
زاوية سيدي حيدة	707	%5.54
حي هواري بومدين	495	%3.88
بخلة	329	%2.58
المجموع	12755	%100

المطلب الثاني : برامج التنمية المحلية لبلدية بودة:

تتضمن جميع المشاريع المنجزة على اقليم البلدية في جميع المجالات

الفرع الاول– في مجال السكن : [2]

[1]– احصائيات السكن والسكان لسنة 2008

[2]– مكتب البناء والتعمير ببلدية بودة

المقصود هنا البرامج التنموية في اطار السكن، السكانات الممنوحة التي استفادة من البلدية

السنوات	نوع البرامج	الحصة
1993	بناء ريفي	277 اعانة
1984	بناء ريفي	06 اعانة
2000	بناء ريفي	02 اعانة
من 2000الى 2004	سكن اجتماعي OPG	50 سكن
20004	بناء ريفي منكوبين	50 اعانة
2006	بناء ريفي PSS	188 اعانة
2007	بناء ريفي	125 اعانة
2009	بناء ريفي منكوبين	10اعانة
2012	سكن اجتماعي	54
2010	بناء ريفي	150 اعانة
2011	بناء ريفي	115 اعانة
2011	بناء ريفي	130 اعانة
2011	بناء هش – ترميم	100
2011	بناء هش – ترميم	80
2013	بناء ريفي	350
2013	بناء ريفي	90
2013	بناء هش – ترميم	60
2014	بناء ريفي	100
2014	بناء ريفي حرس بلدي	10
2015	بناء ريفي	60
2021	بناء ذاتي	50

لقد استفادة البلدية من عدة برنامج سكانية مند انشائها سنة 1985 لكنها لم تكون كافية لسد العجز المسجل

الفرع الثاني – في اطار الشؤون الاجتماعية:

يتضمن برنامج التنمية المحلية الاستفادة من المساعدات المالية في اطار منحة التضامن الخاصة بالفيئات المعوزة المتمثلة فيما يلي

– اصحاب الامراض المزمنة والمكفوفين (بصريا)– العائلات المتكفلة (عقليا) – المسنين – المعوقين اكثر من 18 سنة (حركيا– عقليا– صم بكم) اضافة الى فيئة النساء ربة عائلة حيث كان عدد الحصص الممنوحة 614 منحة تضامن والجدول ادناه يوضح

جدول المساعدات المالية في اطار منحة التضامن[1]

السنوات	نوع الاستفادة	الحصة
2002	الامراض المزمنة	02
2010	المكفوفين (بصريا)	04
	العائلات المتكفلة(عقليا)	01
	المجموع	05
2011	الامراض المزمنة	26
	العائلات المتكفلة	02
	المسنين	22
	المعوقين اكثر من 18 (حركيا–عقليا– صم بكم)	20
	المكفوفين بصريا	07

[1] – مكتب الشؤون الاجتماعية ببلدية بودة

	المجموع	
2012	الامراض المزمنة	21
	العائلات المتكفلة (حركيا)	01
	المسنين	32
	المعوقين اكثر من 18 (حركيا-عقليا- صم بكم)	01
	المكفوفين بصريا	06
	المجموع	
2013	الامراض المزمنة	13
	العائلات المتكفلة (حركيا)	03
	المسنين	68
	المعوقين اكثر من 18 (حركيا-عقليا- صم بكم)	02
	المكفوفين بصريا	02
	النساء ربة عائلة	14
	المجموع	
2014	الامراض المزمنة	06
	المسنين	11
	المعوقين اكثر من 18	02
	المكفوفين	02
	النساء ربة عائلة	04
	المجموع	25
2015	الامراض المزمنة	04
	العائلات المتكفلة	01
	المسنين	06

	النساء ربة عائلة	05
	المجموع	16
2016	الامراض المزمنة	03
	المسنين	07
	المعوقين اكثر من 18	01
	المكفوفين	01
	النساء ربة عائلة	02
	المجموع	13
2018	الامراض المزمنة	39
	العائلات المتكفلة	12
	المسنين	124
	المعوقين اكثر من 18	05
	المكفوفين	06
	النساء ربة عائلة	14
	المجموع	200
2019	الامراض المزمنة	11
	العائلات المتكفلة	03
	المسنين	35
	النساء ربة عائلة	04
	المجموع	53
2020	الامراض المزمنة	16
	العائلات المتكفلة	01
	المسنين	15
	المعوقين اكثر من 18	4
	المكفوفين	01

	النساء ربة عائلة	03
	المجموع	
2021	الامراض المزمنة	06
	العائلات المتكفلة	01
	المسنين	06
	المعوقين اكثر من 18	04
	المكفوفين	01
	النساء ربة عائلة	02
	المجموع	614

الفرع الثالث : في اطار الخدمات المقدمة

وتتمثل في الخدمات المقدمة المتمثلة في اصدار بطاقات التعريف وجوازات السفر و رخص السياقة التي استفاد منها مواطنو بلدية بودة ، حيث تم توزيع 4381 بطاقة تعريف ، وتم توزيع 1632 جواز سفر ابتداء من سنة 2016 الى غاية 2021/05/31 واستفاد مواطنو البلدية من 322 رخص سياقة نوع الاختبارية و249 نوع الاختبارية (الزرقاء) المحولة نهائية (وردية) اما الرخص محل التجديد عددها1155 والعسكرية المحولة الى مدنية عددها 11 ابتداء من سنة2017 الى غاية 2021/05/31

الفرع الرابع : المشاريع التنموية المنجزة بإقليم البلدية بأنواعها [1]

سجلت بلدية العديد من المشاريع التنموية خلال السنوات الماضية وهي كالتالي :

الجدول ادناه يوضح لنا نوع العملية وعنوانها وسنة التسجيل والمبالغ المالية التي تم رصدها وفقا للبرامج التي تستفيد منها البلدية

[1]– المصلحة التقنية ببلدية بودة

01- وضعية اعانات صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ البرنامج
إنجاز حوض التصفية للمياه المستعملة ببودة	2018	55,550,000.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص [1]	2019	100,000,000.00

02- متابعة وضعية انجاز البرامج التنموية (PSS-PCSC-FSDRS) حسب العمليات و القطاعات

برنامج F S D R S 2008

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ
دراسة وانجاز مقر للحرس البلدي ND,5 891 3 262 172 08 01	2008	15.000.000

03- متابعة وضعية انجاز البرامج التنموية (PSS-PCSC-FSDRS) حسب العمليات و القطاعات

برنامج F S D R S 2010

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
انجاز القناة الرئيسة لشبكة الصرف الصحي لعماريين وبخلة		

[1]- مداولة رقم 24 بتاريخ 29افريل 2019 –مقرر رقم 164 بتاريخ 2019/04/03

NFS 5 392 1262 172 10 02	2010	10.000.000.00
انجاز قنوات الخطوط الهاتفية لربط الموسسات التربوية بالانترنت NK 5.392.4.262.172.10.01	2010	735.000.00
تكملة الشبكة المياه المستعملة لقصور البلدية NK 5.392.1.262.172.10.03	2010	20.000.000.00
انجاز 04 اقسام للمدرسة القرآنية عثمان ابن عفان لغمارة NK 5.762.8.262.101.10.01	2010	11.200.000.00
انجاز 02 ملحقين اداريين في الوسط الريفي قصر لغمارة والمنصور DECISION N° 81/2010	2010	13.260.000.00

04- متابعة وضعية انجاز البرامج التنموية (PSS-PCSC-FSDRS) حسب العمليات و القطاعات

برنامج F S D R S 2011

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
توسيع وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر القصور NK 5.391.4.262.172.11.01	2011	4.000.000.00
انجاز مخبئين لمحولين كهربائيين بقصري بخلة وبني اللو NK 5.891.3.262.172.11.01	2011	1.600.000.00

انجاز طريق معبد بمقر البلدية نحو 2كلم الشطر الاول NK 5.591.1.262.172.11.01	2011	10.000.000.00
تهيئة مصلحة الحالة المدنية ببلدية بودة NK 5.591.1.262.172.11.01	2011	6.000.000.00
انجاز احاطة لخزان المنصور NK 5.391.7.262.172.11.01	2011	1.345.000.00
دراسة وانجاز مقهى للشباب ميزانية البلدية	2011	2.500.000.00

05- الوضعية الفيزيائية و المالية الشهرية للمشاريع المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD)

عنوان العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
إنجاز طريق معبد بمقر البلدية على مسافة 02 كلم (الشطر الاول) 5.591.1.262.172.11.01 NK	2011	10,000,000.00
دراسة وتهيئة وتجهيز مصلحة الحالة المدنية لمقر البلدية 5.591.1.262.172.11.01 NK	2011	6,000,000.00
انجاز دراسة لتهيئة مواقع سكنية (03 مواقع) بلدية بودة 5.793.1.262.172.11.02 NK	2011	450,000.00
توسيع وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور بلدية بودة	2011	4,000,000.00

N.K.5.391.4.262.172.12.01	2012	
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لقصر بني للو بلدية بودة N.K.5.392.1.262.172.12.01	2012	20,000,000.00
تهيئة و ترميم مع انجاز احاطة الملعب البلدي بن دراعوا N.K.5.797.2.262.172.12.01	2012	1,800,000.00

06- الوضعية الفيزيائية و المالية ا للمشاريع التربوية البلدية

عنوان العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
تهيئة و اعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية مدرسة احمد جعفري المنصور	2012	2,000,000.00

07- الوضعية الفيزيائية و المالية لمشاريع المخطط البلدي للتنمية

دراسة و متابعة و إنجاز و تهيئة المساحات الخضراء ببلدية بودة	17/06/2015	6,500,000.00
متابعة و انجاز طريق لفك عزلة قصري لغمارة و لعماريين ببلدية بودة	31/12/2014	13500000
تدعيم الطريق الرابط بين القصيبة الغمارة و لعماريين على مسافة 2 كلم	31/12/2014	15500000
تجديد و توسيع و اعادة تأهيل شبكة المياه	23/07/2015	5,000,000.00

الصالحة للشرب مع القنوات الرئيسية بقصر لغمارة		
تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر القصور	28/06/2015	7,835,000.00
متابعة و انجاز و تجهيز مقر بلدية بودة الشطر الاول	2015	22800000

08- وضعية مشاريع المخطط البلدية للتنمية

رقم و عنوان العملية	تاريخ التسجيل	مبلغ رخصة البرنامج
NE.5.691.3.172.262.18.01 إعادة الإعتبار للمدارس الابتدائية بالقصيبة، زاوية الشيخ وبنيلو.	20/06/2018	5,999,000.00
NE.5.691.3.172.262.18,02 إعادة الإعتبار للمدارس الابتدائية بالمنصور،حي الهواري بومدين وبني وازل	20/06/2018	6,000,000.00
NL.5.891.1.172.262.16.01 إنجاز و تجهيز مقر البلدية الشطر الثاني	25/07/2016	15,500,000.00
NE.5.891.1.172.262.17.01 متابعة و انجاز مقر البلدية –الشطر الثالث-	20/09/2017	36,000,000.00
NE 5.891.3.172.262.18.01 إنجاز إحاطة لمقر البلدية الجديد	18/07/2018	6,000,000.00
FSDRS.5.591.1.262.172.14.02 متابعة وتدعيم الطريق الرابط بين القصيبة,الغمارة و لعماريين على مسافة 02 كلم	31/12/2014	15,500,000.00

NE.5.591.1.262.172.17.04 متابعة و انجاز طريق معبد بقصر لغمارة ببلدية بودة[1]	31/12/2017	9,495,000.00
NE 5.591.1.172.262.18.01 إنجاز طريق يربط قصر القصيبة بالطريق البلدي	14/06/2018	8,894,000.00
NE.5.391.4.262.172.18.01 متابعة و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بقصر لغمارة	26/06/2018	6,000,000.00
NE.5.392.1.172.262.18.01 متابعة و انجاز قنوات الصرف الصحي بقصر المنصور	30/07/2018	5,798,000.00
NE.5.392.1.172.262.18.02 متابعة و انجاز قنوات الصرف الصحي بقصر بن دراعو	30/07/2018	8,750,000.00

09- الوضعية الفيزيائية و المالية الشهرية للمشاريع المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD)

عنوان العملية	السنة	رخصة البرنامج
إنجاز طريق معبد بمقر البلدية على مسافة 02 كلم (الشطر الاول) 5.591.1.262.172.11.01 NK	2011	10,000,000.00

[1]- مداولة رقم 2017/07 مقرر رقم 190بتاريخ 2017/12/31

تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة عبر قصور البلدية مع اقتناء مضخات غاطسة N.K.5.391.4.262.151.12.01	2012	4,000,000.00
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة عبر قصور البلدية N.K.5.392.1.262.172.12.01	2012	20,000,000.00
انجـاز قاعة إجتماعات بمقر بلدية بودة N.K.5.891.3.262.172.12.01	2013	2,000,000.00
تكملة انجاز شبكة المياه المستعملة لقصور بندراعو زاوية الشيخ N.K.5.392.1.262.172.13.02	2013	4,200,000.00
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية N.K.5.391.4.262.172.13.01	2013	3,500,000.00
انجاز شبكة الصرف الصحي لقصري لقصيبة لغمارة ش1 N.K.5.392.1.262.172.13.01	2013	12,000,000.00
انجاز الانارة العمومية لمقر البلدية N.K.5.792.2.262.172.13.01	2013	1,800,000.00
دراسة انجاز شبكة الصرف المياه المستعملة لحي القصر بندراعو N.K.5.392.3.262.172.13.01	2013	500,000.00
إنجاز بئر عميق للمياه الصالحة للشرب بقصر لغمارة بلدية بودة N.K.5.391.7.262.172.13.01	2013	7,500,000.00

P C S C -10 برنامج2009

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
مدرسة بني وازل رقم 02 (الإحاطة + الكتلة الصحية) N.F 5.623.6.262.101.09.02	2009	2.000.000,00
تهيئة واعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية تكسية ساحة مدرسة زاوية الشيخ بالماتيكو N.F 5.623.6.262.101.09.02	2009	2.000.000,00

الوضعيات الفيزيائية و المالية لمشاريع التنموية برنامج 2010

اسم و رقم العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
انجاز محولين كهربائين لقصري:لقصيبة وزاوية الشيخ ن ف 01.10.172.262.1.992.5	2010	2,200,000.00
انجاز الشبكة الرئيسية للمياه المستعملة لقصري لغمارة و القصيبة ن ف 01.10.172.262.1.392.5	2010	10,000,000.00
انجاز الشبكة الرئيسية للمياه المستعملة لقصري لعماريين و بخلة ن ف 02.10.172.262.1.392.5	2010	10,000,000.00
شق طريق لفك عزلة و ربط المنصور و غرم علي ن ف 01.10.172.262.1.591.5	2010	3,000,000.00
انجاز ملحقين اداريتين بلديتين بالوسط الريفي بالمكان المسمى		

قصر لغمارة و قصر المنصور (مقرر رقم 2010/81)	2010	13,260,000.00
انجاز قنوات للخطوط الهاتفية لربط ثانوية بودة بشبكة الانترنت ن ك 01.10.172.262.4.691.5	2010	735,000.00
تهيئة و اعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية ساحة مدرسة الحاج عبد الله تهيئة مختلفة تبلط (لغمارة بودة) 5.623.6.262.101.10.01 NK	2010	2,000,000.00

12- برنامج 2008

اسم و رقم العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
دراسة وانجاز وتجهيز قاعة علاج مع مسكنين وظيفيين (F3) بقصر بني وازل NFDRS,794.1.262.172.08.01	2008	8,923,000.00
تهيئة و اعادة الاعتبار للمنبع و الحمامات الطبيعية لعين بودة بقصر بخلة NFDRS,793.1.262.172.08.01	2008	4,000,000.00
دراسة وإنجاز لمقر الحرس البلدي (ن ف01.08.172.262.3.891.5)	2008	15,000,000.00

13- برنامج 2009

اسم و رقم العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج

ن ف 01.09.172.262.1.793.5 تهيئة قصور البلدية (اعادة الاعتبار للمساكن القديمة) ش 4	2009	8,000,000.00
تهيئة واعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية تكسية ساحة مدرسة زاوية الشيخ بالماتيكو N.F 5.623.6.262.101.09.02	2009	2,000,000.00
ن ف 01.09.172.262.1.392.5 انحاز شبكات لصرف المياه المستعملة لقصور: اغرم علي-زاوية سيدي حيدة-المنصور-ش 1	2009	15,000,000.00

14- برنامج 2011

اسم و رقم العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
توسيع وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية ن ك 01.11.172.262.4.391.5	2011	4,000,000.00
انجاز مخباين لمحولين كهربائين بقصور بني للو - بخلا ن ك 01.11.172.262.3.891.5	2011	1,600,000.00
انجاز طريق معبد بمقر البلدية على مسافة 02 كلم ن ك 01.11.172.262.1.591.5	2011	10,000,000.00
تهيئة العمرانية لمقر البلدية ن ك 01.11.172.262.1.793.5	2011	6,000,000.00

حصيلة المخطط الخماسي 2005-2009

15- برنامج 2009

اسم العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
ن ف 01.09.172.262.4.391.5 تجديد و توسيع قنوات شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور : الغمـــــارة-العماريين-بنـــــدراعو-المنصور- اغرم علي	2009	3.500.000,00
ن ف 01.09.172.262.1.392.5 انحاز شبكات لصرف المياه المستعملة لقصور: اغرم عـــــلي-زاوية سيـــــدي حيدة-المـــــنصور-ش 1	2009	15.000.000,00
انحاز شبكة صرف المياة المستعملة لقصور مقر البلدية لقصور بني اللو-بندراعو-زاوية (القنوات الفرعية) (الشيخ ش 2 ن ف 02.09.172.262.1.392.5	2009	20.000.000,00
اصلاح و توسيع الانارة العمومية عبر قصور البلدية ن ف 01.09.172.262.1.793.5	2009	1.500.000,00
انجاز ملعب نوع ماتيكو بقصر اغرام علي ن ف 01.09.172.262.2.797.5	2009	1.700.000,00
تكملة احاطة مقابر قصور :لغمارة-المنصور ن ف 01.09.172.262.3.891.5	2009	900.000,00

انجاز محولات كهربائية ارضية بقصور: لعماريين-بندراعو-حي هواري بومدين ن ف 01.09.172.262.1.992.5	2009	3.300.000,00
انجاز و ربط محول كهربائي ارضي بقصر لغمارة ن ف 01.09.172.262.1.992.5	2009	5.300.000,00
تهيئة قصور البلدية (اعادة الاعتبار للمساكن القديمة) ش 4 ن ف 01.09.172.262.1.793.5	2009	8.000.000,00

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
دراسة وانجاز وتجهيز قاعة علاج مع مسكنين وظيفيين (F3) بقصر بني وازل NFDRS,794.1.262.172.08.01	2008	7.430.000,00
تهيئة و اعادة الاعتبار للمنبع و الحمامات الطبيعية لعين بودة بقصر بخلة NFDRS,793.1.262.172.08.01	2008	4.000.000,00
تجديد القناة الرئيسية للمياه الصالحة للشرب لخزان مياه لقصر المنصور ن ف 01.08.172.262.4.391.5		8.000.000,00
اقتناء مضخات خاصة بشبكة المياه المستعملة (01.08.172.262.5.392.5 ن ف)	2008	2.000.000,00
تهيئة المدارس الابتدائية للقصور الغمارة –القصيبة – المنصور(الجعفري)		

بندراعو (الشيخ عمر) (ن ف 01.08.172.262.3.691.5)	2008	2.000.000,00
تهيئة ساحة مدارسة بني للو بالماتيكو 02.08.172.262.3.691.5 ن ف)	2008	3.800.000,00
توسيع الإنارة العمومية عبر قصور البلدية (ن ف 01.08.172.262.2.793.5)	2008	1.000.000,00
إنجاز حوض للسباحة ببلدية بودة (01.08.172.262.1.797.5 ن ف)		7.500.000,00
إنجاز 05 ملاعب ماتيكو بقصور القصيبة- بني للو- بني وازل- لعماريين -بخلة ن ف 01.08.172.262.2.797.5	2008	7.540.000,00
دراسة وإنجاز لمقر الحرس البلدي (ن ف01.08.172.262.3.891.5)	2008	15.000.000,00
إحاطة المقابر قصور زاوية سيدي حيدة-لغمارة -لعماريين-القصيبة -بني وازل ن ف 02.08.172.262.3.891.5	2008	5.000.00,00
انجاز قناة لدفع المياه تربط البئر العميق الموجود بالمنصور نحو خزان 500م3 ن ف 01.08.151.262.3.391.5	2008	5.500.000,00
اقتناء تجهيزات الري لفائدة البلدية ن ف 01.08.172.262.7.391.5	2008	1.600.000,00
اقتناء حافلة متوسطة للنقل المدرسي -MINICAR- ن ف 01.08.172.262.1.992.5	2008	4.400.000,00

عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية
إنجاز وتجهيز مطعم مدرسي بمدرسة بني للو مقرر رقم 2006/11/28/010	2006	7000.000,00
انجاز المصرف الرئيسي للمياه المستعملة لقصور لغمارة–لعماريين وبخلة ن ف 01.07.172.262.1.392.5	2006	15.000.000,00
تهيئة قصور البلدية (اعادة الاعتبار للمساكن القديمة) ش2 ن ف 02.07.172.262.1.3793.5	2006	15.000.000,00
انجاز وتجهيز مطعم مدرسي بقصر باخلة ن ف 02.07.172.262.3.6915	2007	5.000.000,00
تهيئة 06 مؤسسات مدرسية بقصور المنصور جعفري الحي الجديد بني وازل بندراعو بخلة لغمارة ن ف 01.07.172.262.3.691.5	2007	5.000.000,00
تعبيد الطرق عبر قصور البلدية على مسافة 08 كلم ن ف 01.07.172.262.1.591.5	2007	31.000.000,00
اعادة الاعتبار وتعبيد الطرق بين قصور بني وازل زاوية سيدي حيدة غرم على ن ف 02.07.172.262.1.591.5	2007	10.000.000,00
ترميم خزان بندراعو والمنصور للمياه الصالحة للشرب ن ف 01.07.172.262.2.391.5	2007	4.000.000,00
اعادة الاعتبار للملعب البلدي لقصر بندراعو ن ف 01.07.172.262.1.797.5	2007	2.800.000,00

اعادة الاعتبار للملعب البلدي لقصر المنصور ن ف 02.07.172.262.1.797.5	2007	2.000.000,00
احاطة المقبر لقصور بندراعو لغمارة زاوية الشيخ ن ف 01.07.172.262.3.891.5	2007	3.500.000,00
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لقصور بني وازل وحي هواري بومدين ن ف 02.07.172.262.1.392.5	2007	15.000.000,00
تهيئة عمرانية بمقر البلدية بقصر المنصور ولغمارة ن ف 01.07.172.262.1.793.5	2007	6.000.000,00
اقتناء شاحنة من اجل جمع القمامات ن ف 01.07.172.262.1.992.5	2007	4.000.000,00

الوضعية الفيزيائية و المالية لمشاريع المخطط البلدي للتنمية

رقم و عنوان العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
NK.01.12.172.262.1.392.5 انجاز شبكة صرف المياه المستعملة عبر قصور البلدية	2013	20,000,000.00
NK01.12.172.262.3.891.5 انجاز قاعة اجتماعات بمقر بلدية بودة	2013	2,000,000.00
NK02.13.172.262.1.392.5 تكملة إنجاز شبكة المياه المستعملة لقصور زاوية الشيخ و بن دراعو	2013	4,200,000.00
NK01.13.172.262.1.392.5	2013	12,000,000.00

إنجاز شبكة صرف المياه المستعملة لقصري لقصيبة و لغمارة ش1		
NK01.13.172.262.2.793.5 انجاز الانارة العمومية بمقر البلدية	2013	1,800,000.00
NK01.13.172.262.3.392.5 دراسة إنجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي القصر ببن دراعو	2013	500,000.00
NK01.13.172.262.7.391.5 إنجاز بئر عميق للمياه الصالحة للشرب بقصر لغمارة بلدية بودة	2013	7,500,000.00

رقم و عنوان العملية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج
NK01.13.172.262.1.392.5 إنجاز شبكة صرف المياه المستعملة لقصور لقصيبة, لغمارة,اولاد يعيش ش1	2013	12,000,000.00
NK01.13.172.262.3.392.5 دراسة إنجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي القصر ببن دراعو	2013	500,000.00
NK01.14.172.262.3.391.5 إنجاز قناة الدفع تربط البئر العميق بخزان الماء بقصر لغمارة	2014	1,255,000.00
NK01.14.172.262.3.891.5 إنجاز مخبأ للتنقيب الجديد بالغمارة	2014	900,000.00
NK01.14.172.262.7.391.5 إقتناء و تركيب مضخات غاطسة	2014	2,066,000.00

NK02.14.172.262.1.793.5 إنجاز إحاطة مقبرة قصر واجي	2014	1,440,000.00
NK01.14.172.262.1.591.5 تزفيت مداخل قصور بلدية بودة	2014	5,730,000.00
NK01.14.172.262.1.992.5 إقتناء آلات الرش لمحاربة الناموس	2014	2,195,000.00
NK01.14.172.262.4.391.5 تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر القصور	2014	5,970,000.00
NK01.14.172.262.3.691.5 تهيئة المدارس الابتدائية	2014	6,000,000.00
NK01.14.172.262.2.793.5 ربط النقب الجديد بالغمارة بالكهرباء	2014	920,000.00
NK01.14.172.262.1.793.5 دراسة و متابعة و إنجاز و تهيئة المساحات الخضراء ببلدية بودة	2014	6,500,000.00
NK01.14.172.262.1.891.5 دراسة إنجاز مقر لبلدية بودة	2014	1,500,000.00
NK01.14.172.262.2.891.5 إقتناء تجهيزات للملحقتين الإداريين بقصري لغمارة و المنصور	2014	1,000,000.00
FSDRS,01.14.172.262.1.591.5 انجاز طريق لفك عزلة قصر لغمارة بلدية بودة	2014	13,500,000.00

18- وضعية مشاريع المخطط البلدية للتنمية

رقم و عنوان العملية	تاريخ التسجيل	مبلغ الاستهلاكات
NL.5.392.1.172.262.16.01 تكملة إنجاز شبكة الصرف الصحي بقصري الغمارة و القصيبة	26/06/2016	9,958,907.08
NL.5.392.6.172.262.16.01 تجديد شبكة الصرف الصحي بقصري بن دراعو	26/06/2016	4,339,463.31
NL.5.392.6.172.262.16.02 تجديد شبكة الصرف الصحي بقصر زاوية الشيخ بلدية بودة	20/11/2016	6,999,806.10
NE.5.392.1.172.262.17.01 تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي لقصر لقصيبة	23/05/2017	11,999,553.62
NE.5.392.1.172.262.17.02 تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي لقصر الغمارة	23/05/2017	11,984,841.05
NE.5.391.4.172.262.17.01 توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور ناحية لغمارة و مقر البلدية	23/05/2017	5,988,847.55
NE.5.391.4.172.262.17.02 توسيع وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور ناحية المنصور	23/05/2017	5,999,794.36
FSDRS.5.591.1.1.262.172.14.01 لفك عزلة متابعة و انجاز طريق بودة و لعماريين ببلدية قصري لغمارة	31/12/2014	12,062,334.96
FSDRS.5.591.1.262.172.14.02 تدعيم الطريق الرابط بين القصيبة,الغمارة و	31/12/2014	14,990,895.74

لعماريين على مسافة 02 كلم		
NL.5.591.1.172.262.15.01 متابعة و تزفيت الطريق البلدي المار بقصور المنصور	31/12/2015	11,832,940.50
NE.5.591.1.172.262.17.02 متابعة و انجاز طريق بن دراعو	23/05/2017	7,799,617.00
NE.5.591.1.172.262.17.01 متابعة و انجاز طريق زاوية الشيخ	23/05/2017	6,797,756.00
NE.5.591.1.172.262.17.03 متابعة و انجاز طريق قصر بني وزال	13/07/2017	
مشروع موجة للتكفل بالتدفئة المدرسية[1]		2.070.000.00
NE.5.691.3.172.262.17.02 تهيئة و اعادة الاعتبار للمدرسة الابتدائية بقصر لغمارة	13/07/2017	
NL.5.891.1.172.262.15.01 متابعة و إنجاز و تجهيز مقر بلدية بودة الشطر الاول	13/10/2015	22,159,260.57
NL.5.891.1.172.262.16.01 إنجاز و تجهيز مقر البلدية الشطر الثاني	25/07/2016	9,733,717.90
NL.5.891.1.172.262.17.01 متابعة و انجاز مقر البلدية –الشطر الثالث–	20/09/2017	

-19

[1]– مداولة رقم 2017/19 مقرر رقم 332 بتاريخ 2017/12/19

المشاريع في طور الانجاز

المخطط البلدي للتنمية المحلية

العمليات في طور الانجاز	سنة التسجيل	مبلغ العمليات
تهيئة قاعة علاج بقصر باخلة	12/04/2018	2,040,000.00
مشروع في اطار المخطط البلدي للتنمية باسم اقتناء مضخات غاطسة بلوارمبا [1]		3000.000.00
انجاز و تجهيز 01 قسم بمدرسة الخليل بن احمد قصر بني اللو		3,019,000.00
تكملة لمصب شبكة الصرف الصحي لقصر بن دراعو		13,518,000.00

العمليات في طور الانجاز	سنة التسجيل	مبلغ العمليات
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 08 –		11,794,268.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص –الحصة رقم 07 –		8,959,986.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص –الحصة رقم 04 –		7,229,964.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص– الحصة رقم 09 –		9,300,326.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 06 –		7,003,971.10
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على		6,309,023.00

[1]– مداولة رقم 09 مقرر 2018/03 بتاريخ 12افريل 2018

حصص – الحصة رقم 11 –		
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص الحصة رقم 10 –		6,356,964.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 01–		3,380,373.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص–الحصة رقم 05 –		5,271,343.00
إنجاز حوض التصفية للمياه المستعملة ببودة		55,550,000.00

20– الوضعية الفيزيائية و المالية لمشاريع المخطط البلدية للتنمية

رقم و عنوان العملية	تاريخ التسجيل	مبلغ رخصة البرنامج
NE.5.794.2.172.262.21.01 تهيئة و اعادة الاعتبار لقاعة علاج بقصر لغمارة	18/04/2021	1,858,000.00
NE.5.391.4.172.262.21.01 تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية	22/04/2021	
الحصة رقم 01: تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لقصري بني وزال و المنصور		1,095,000.00
الحصة رقم 02: تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بقصور تجمع الغمارة		397,000.00
الحصة رقم 03 : تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بقصور بندراعو, زاوية الشيخ و بنيلو		1,080,000.00

NE.5.392.1.172.262.21.01 إنجاز شبكة الصرف الصحي لقصري بني وزال و اغرم علي	22/04/2021	6,681,000.00

21- الوضعية الفيزيائية و المالية لمشاريع المخطط البلدية للتنمية

رقم و عنوان العملية	تاريخ التسجيل	مبلغ رخصة البرنامج
NE.5.891.1.172.262.17.01 متابعة و انجاز مقر البلدية –الشطر الثالث-	20/09/2017	36,000,000.00
NE 5.691.5.172.262.18.02 إنجاز قسم بالمدرسة القرآنية سيدي عبد الله بن علي بقصر لغمارة	16/06/2019	5,000,000.00
NE.5.891.1.172.262.19.01 انجاز وتجهيز مقر البلدية –الشطر 04- [1]	05/12/2019	25,563,000.00
SF.5.794.2.172.262.20.01 تهيئة قاعة علاج بقصر باخلة	16/08/2020	2,040,000.00
FSDRS 5.691.5.172.262.20.01 دراسة , انجاز و تجهيز قسم بمدرسة الخليل بن احمد قصر بني اللو	27/09/2020	3,019,000.00
FSDRS 5.691.5.172.262.20.02 دراسة , انجاز و تجهيز قسم بمدرسة احمد بن	27/09/2020	3,619,000.00

[1]- مداولة 75بتاريخ 2019/12/29 – مقرر 181 بتاريخ 2019/12/05

الزروق قصر بني وازل		
NE.5.797.1.172.262.20.01 دراسة ومتابعة تهيئة الملعب البلدي و تكسته بالعشب الاصطناعي بن دراعو[1]	29/12/2020	33,479,000.00
NE.5.794.2.172.262.21.01 تهيئة و اعادة الاعتبار لقاعة علاج بقصر لغمارة	18/04/2021	1,858,000.00
NE.5.392.1.172.262.20.01 تكملة لمصب شبكة الصرف الصحي لقصر بن دراعو	01/09/2020	13,518,000.00
NE.5.391.4.172.262.21.01 تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قصور البلدية	22/04/2021	
الحصة رقم 01: تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لقصري بني وزال و المنصور		1,095,000.00
الحصة رقم 02: تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بقصور تجمع الغمارة		397,000.00
الحصة رقم 03 : تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بقصور بندراعو, زاوية الشيخ و بنيلو		1,080,000.00
NE.5.392.1.172.262.21.01 إنجاز شبكة الصرف الصحي لقصري بني وزال و اغرم علي[2]	22/04/2021	6,681,000.00

[1]– مداولة رقم 2020/01 بتاريخ 2021/01/04 –مقرر رقم 2020/132 بتاريخ 2021/12/29

[2]– مداولة رقم 2021/26 بتاريخ 2020/04/25 مقرر رقم 2021/95 بتاريخ 2021/04/22

22- الوضعيـــة الفيزيائية و المالية لمشاريع المخطط البلدية للتنمية

وضعية المشاريع المسجلة بمناطق الظل حسب كل قطاع لبلدية بودة

رقم و عنوان العملية	تاريخ التسجيل	مبلغ رخصة البرنامج
SF.5.794.2.172.262.20.01[1] تهيئة قاعة علاج بقصر باخلة	16/08/2020	2,040,000.00
FSDRS 5.691.5.172.262.20.01 دراسة , انجاز و تجهيز قسم بمدرسة الخليل بن احمد قصر بني اللو	27/09/2020	3,019,000.00
FSDRS 5.691.5.172.262.20.02 دراسة , انجاز و تجهيز قسم بمدرسة احمد بن الزروق قصر بني وازل	27/09/2020	3,619,000.00
NE.5.797.1.172.262.20.01 دراسة ومتابعة تهيئة الملعب البلدي و تكسته بالعشب الاصطناعي بن دراعو[2]	29/12/2020	33,479,000.00
NE.5.392.1.172.262.20.01 تكملة لمصب شبكة الصرف الصحي لقصر بن دراعو[3]	01/09/2020	13,518,000.00
العمليات في طور الانجاز	**سنة التسجيل**	**مبلغ العمليات**

[1] – مداولة رقم :23بتاريخ 2020/08/25 –مقرر رقم 35 بتاريخ 2019/08/18

[2]– مداولة رقم :2020/01بتاريخ 2021/01/04– مقرر رقم 2020/132بتاريخ 2020/12/29

[3]– مداولة رقم :27 بتاريخ 2020/09/08 –قرار رقم 2020/102 بتاريخ 2020/09/01

إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 08 –		11,794,268.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص –الحصة رقم 07 –		8,959,986.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص –الحصة رقم 04 –		7,229,964.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص– الحصة رقم 09 –		9,300,326.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 06 –		7,003,971.10
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 11 –		6,309,023.00
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص الحصة رقم 10 –		6,356,964.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص – الحصة رقم 01–		3,380,373.50
إنجاز تهيئة حضرية لفائدة بلدية بودة مجزأة على حصص–الحصة رقم 05 –		5,271,343.00
إنجاز حوض التصفية للمياه المستعملة ببودة		55,550,000.00

حتي تتمكن البلدية من المساهمة في النمو على المستوى المحلي ينبغي ان يكون لها المشاريع التنموية الوطنية ومن اجل ان يكتب لها النجاح يجب ان تتوفر لها الوسائل المادية (الغلاف المالي) وكدا المقاومات البشرية والوسائل والاليات التي تسمح بتحقيق

التنمية المحلية وان نراعي في ذلك اساليب ومعايير اختيار المسؤولين القائمين على ادارة الجماعات المحلية (الكفاءة والشفافية والنزهة)[1]

[1]– جمال الدين مغوفل – التنمية المحلية البلدية والولاية –دار الخلدونية سنة 2013 ص 07

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تناولنه في موضوعا مذكرتنا نجد ان الجماعات المحلية دورا كبيرا ومهم جيدا داخل الدولة والذي له تأثير في المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني في السعي لتحقيق التنمية المحلية ، في جميع المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية والثقافية ، داك الدور الذي يساعد على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي والانتعاش الفكري والذي يساعد التماسك في المجتمع والاستقرار العائلي وبها مجتمع واعي متعلم متحضر متطلع وسامي ، نظرا شعوره بالرحة والرفاهية تمنعه من التفكير مما هو سلبي ولا يخدم المجتمع .

الدور المنوط بالجماعات المحلية يجعل منها ركيزة اساسية وحجر اساس في تحقيق التنمية المحلية ، وللنهوض بالتنمية المحلية لابد من ارادة سياسية واعية وعزيمة من قبل المسؤولين المحلين في طل نظام سياسي مستقر بعيد عن المصالح الشخصية الضيقة وادارة فعالة ناجعة وقادرة على مسايرة الوضع الراهن ، نظر للتغييرات المجددة والتقدم التكنولوجي في جميع المجالات خاصة في مجال الاتصالات

بالرغم من ان الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية في تسيير شؤونها الا ان هناك الكثير من المعوقات نحد من استقلالها وتقيد نشاطها الشيء الذي يحول دون قيامها بالدور الذي انشئت لأجله نتيجة تدخلات السلطة المركزية في ادارة شؤونها والمشاكل المالية جراء العجز المسجل في ميزانياتها

التنمية موضوع الساعة والشغل الشاغل وحديث العام والخاص ، الا انها غير واضحة المعالم وامورها معقدة وشائكة لعدم وضح الرئة والسياسة المتبعة والبرامج المقدمة ، ان تحقيق التنمية المحلية يتطلب سياسية عمومية مبنية على اسس علمية عملية ممنهجة

من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة واستغلال المقومات والامكانات كلها التي هي بحوزة الجماعات المحلية المالية منها المالية والتنظيمية

ان الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية حقيقة ملموسة و اساسيا ومهما لاكن المجالس المنتخبة جديرة بدلك وهل هي قادرة على القيام بهذا الدور ومسارية الوضع ? نطرح السؤول

ان المشكل في نظري يرجع لعدة لأسباب منها:

* عدم كافة الموارد المالية والعجز المستمر في ميزانيها الجماعات المحلية ، ولجوؤها المستمر الى السلطات المركزية للحصول على الاعانات والمساعدات والشيء الذي يوثر على الاستقلالية ، حيث اصبحت الدولة او السلطة المركزية تتدخل في عملية التنمية المحلية عبر التخطيط والتنظيم والمتابعة والمراقبة

* للنهوض بالتنمية المحلية لابد من ارادة سياسية واعية من قبل المسؤولين المحلين في طل نظام سياسي مستقر وادارة فعالة وقادرة على مسايرة الوضع نضرى التغييرات المتجددة و التقدم العلمي والتكنولوجي ، كما ان الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج الى نوع من الاستقلالية وقوانين تتماشي مع جحم التطلعات الشعبية مع كثرة الطلبات المتزايدة في المجتمع المحلي بقواعد واضحة وبعيدة كل البعد عن مظاهر البيروقراطية والقرارات للمسؤولين المحلين التي لا تتماشي مع منطق التنمية المحلية .

ومن خلال ما تقدم وما تم الاشارة اليه يمكن استخلاص النتائج التالية :

– لن تتحقق التنمية الكاملة الشاملة للدولة الا من خلال القيادة القاعدية المتمثلة في البلدية والولاية، فالرقعة الجغرافية العريضة والوسعة للوطن تستدعى اللجوء الادارة المحلية لما تتميز به من معرفة حول حاجيات ومتطلبات الساكنة أي المواطنين المحليين.

– للنهوض بالتنمية المحلية لابد توفر نظام سياسي مستقر بالإضافة الى عدة عوامل اخرى كالنمو الاقتصادي والادارة الفعالة في المجتمع

– نظرا لتطور الكبير الذي يشهده المجتمع برمته والمصاحب للتطور التكنولوجي مما يستدعي التجديد في الادارة تماشيا مع التطور التكنولوجي

– ولتحقيق التنمية المحلية نبغي النظر في القوانين المنظمة الحالية خاصة قانوني البلدية والولاية

بعد عرض النتائج يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها فعالة في تحقيق التنمية المنشودة:

– من جملة التوصيات المقترحات ، وحتى يكون الدور فعال للتحقيق التنمية من طرف الجماعات المحلية النظر في قانون الانتخابات وخاصة القانون العضوي المتعلق بالمرشحين الذي يفترض فيهم توفر الكفاءة والنزهة .

– من اجل تحقيق التنمية لابد من توفر المواد المالية فلا يعقل القيام بتنمية محلية دون مورد مالي، اذ يجب فتح ابوب المبادرات المحلية باعتماد مشاريع تمول من اطرف اصحاب رؤوس الاموال المحلية منها والوطنية وحتى الخارجية.

– عامل اساسي وضروري واجب التوفر وهو الدراسة والتخطيط المسبق للمشاريع التنموية المعول عليها والمناسبة لطبعة المنطقة مثل صناعة الزجاج في المناطق الصحراوية

الفهرسة

الفهرس	الصفحة
الفصل الاول : المفاهيم العامة للجماعات المحلية والتنمية المحلية	01
المبحث الاول :ماهية الجماعات المحلية	01
المطلب الاول : مفهوم الجماعات المحلية	02
الفرع الاول : تعريف الجماعات المحلية	04-02
الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية	06-04
الطلب الثاني : نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر	07-06
الفرع الاول اهم الاسباب التي ادت الى الاخذ بفكرة الادارة المحلية	09-08
الفرع الثاني :اساليب تشكيل المجالس المحلية	10-09
المطلب الثالث : اهداف ووظائف الجماعات المحلية	12-10
المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية	13-12
المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية وتطورها	13
الفرع الاول: مفهوم التنمية المحلية	13
الفرع الثاني :مراحل تطور التنمية المحلية	16-14
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية واهدافها وخصائصها	16
الفرع الاول : تعريف التنمية المحلية	20-16
الفرع الثاني :اهداف التنمية المحلية وخصائصها	22-20
المطلب الثالث: مبادئ ومتطلبات التنمية المحلية واهم العراقيل التي توجهها	24-22
الفرع الاول : مبادئ التنمية المحلية	25-24
الفرع الثاني : متطلبات التنمية المحلية	26-25
الفرع الثالث : معوقات التنمية المحلية	27-26
الفصل الثاني :انظمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية	30-29

المبحث الاول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر 30
المطلب الاول : نشأة وتطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر 30
الفرع الاول : مرحلة الحكم العثماني 31
الفرع الثاني: مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 31-33
الفرع الثالث : مرحلة ما بعد الاستقلال 33-35
المطلب الثاني : الجماعات المحلية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية 35-36
الفرع الاول: الولاية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية 36-40
الفرع الثاني :البلدية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية 40-51
المبحث الثاني : بلدية بودة افاق واعدة وتنمية مستدامة (نمودج للتنمية المحلية) 51-53
المطلب الاول : مقومات التنمية محلية(التعريف بالبلدية وامكانية التنمية لبلدية بودة)
الفرع الاول : لمحة تاريخية عن بلدية بودة 54
الفرع الثاني : امكانيات بلدية بودة 55-61
المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية لبلدية بودة (واقع التنمية المحلية ببلدية بودة) 64
الفرع الاول: برامج التنمية في مجال السكن 64
الفرع الثاني :برامج التنمية في اطار الشؤون الاجتماعية 65-68
الفرع الثالث :برامج التنمية في اطار الخدمات المقدمة 69
الفرع الرابع : المشاريع التنموية المحلية المنجزة بإقليم بلدية بودة 69-94
الخاتمة 96-98
قائمة المراجع والمصادر 104-108

قائمة المصادر

والمرجع

قائمة المراجع والمصادر

المراجع

*الكتب

1- محمد العربي سعودي – المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية – البلدية 1516-1962 ديوان المطبوعات الجامعية

02- جمال الدين مغوفل – التنمية المحلية –البلدية والولاية دار الخلدونية لسنة 2013

03- عبد الوهاب بن بوضياف – معالم لتسيير شؤون البلدية- دار الهدى عين مليلة – الجزائر 2016

04- السبتي وسيلة –تمويل التنمية المحلية ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2009

05- بوعمران عادل – البلدية في التشريع الجزائري (اجهزة- مالية – الوظيف البلدي- صلاحيات – الرقابة) البلدية دار الهدى عين مليلة الجزائر

06- خلد سمارة الزغبي – تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها في نظام الادارة المحلية – دراسة مقارنة – المملكة المتحدة – فرنسا – يوغسلافيا- الاردن .الطبعة 3 الاردان مكتبة دار الثقافة 1993

07- محمد علي الخلايلة – الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا – فرنسا مصر –دراسة تحليلية مقارنة – الطبعة 1 عمان دار الثقافة 2009

08- الطاهر بن عبد الله . النخبة المحلية في الجزائر .دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل الممثلين .الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1989/1962 الجزائر 2011

09- صفوان المبيضين- حسين الطراونة- توفيق عبد الهادي .المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية .تجربة الاردن الرائدة . اليازوري .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان –وسط البنك شارع الملك حسن

10- ميلاد مفتاح الحراثي. منظمات الادارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية. دراسات مستقبلية مزكز دراسات وابحاث الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية كلية كلار. جامعة كيمبريدج .بريطانيا . دار الكتاب الجامعي .دولة الامارات العربية المتحدة .الجمهورية اللبنانية 2016 الطبعة الاولى

11- احمد بوضياف – الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية (الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب) سنة1989

12- امن قاسم . اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية بالجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1998

13- عبد العزيز بن جيتور .اصول ومبادئ الادارة العامة .عمان دارالنشر والتوزيع 2000

14- محمد احمد اسماعيل .مساهمة النظرية القانونية للجماعات المحلية الادارية بارس .دار الكتب والوثائق القومية

15- محمد الصغير بعلي . القانون الاداري .التنظيم الاداري .الجزائر .دار النشر والتوزيع

*المذكرات

01- فيلالي خديجة – دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – مدكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –فرع ادارة وحكامة محلية 2013

02- غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء – دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية تخصص ادارة ومالية 2017-2018

03- اخلف نورة – كنوش نجية مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الاداري الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص قانون الجماعات الاقليمية 2016-2017

04- محمد خشمون – مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة) – رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم –تخصص علم اجتماع التنمية –جامعة منتوري قسنطينة- كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع

05- اسماعيل فريجات –مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري –مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام –تخصص تنظيم اداري – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة الوادي 2014/2013

06- شويخ بن عثمان – دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة حلة البلدية –مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام 2010-2011

07- سوداني كلثوم .رحموني محمد .خملاوي فتيحة .النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري .مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق .جامعة ادرار 2013-2014

08- كمال بودانة شعباني .اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية . دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح –الجلفة .مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل .جامعة محمد خيضر بسكرة .كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .قسم العلوم الاجتماعية 2013-2014

09 – بوتاتة عبد الحق .العايب عبد الهادي . ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع الخطط الخماسي الثاني 2014/2010) مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . تخصص ادارة الجماعات المحلية 2015-2016

10- حيداوي عبد القادر .دراسة الوضعية الحالية لفقاقير توات حالة منطقة بودة ولاية ادرار. رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا والتهيئة العمرانية تخصص تهيئة الوسط الريفي .كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية .قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية .جامعة وهران 2013

11- ناجمي الهاشمي .دور البلدية في التنمية المحلية- الهياكل القاعدية انمودجا .مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق 2018-2017

12- دوداح امال .مشري نبيلة .قانون البلدية الجديد واثره على التنمية المحلية « دراسة حالة بلدية يسر » مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . تخصص ادارة الجماعات المحلية .جامعة امحمد بوقرة .بومرداس .كلية الحقوق بودواو قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015-2016

13- عامر الحاج .مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية- دراسة حالة بلدية بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير . جامعة محمد خيضر .بسكرة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير 2017-2018

14- عبد الكريم القطبي . مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية . دراسة ميدانية بمدينة بشار .مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع . تخصص علم الاجتماع مدني وتنمية 2016-2017

16- عثمان عزيزي . دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية .دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة بولاية خنشلة –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية .جامعة منتوري .قسنطينة 2008

17 – حيداوي عبد القادر .دراسة الوضعية الحالية لفقاقير توات حالة منطقة بودة ولاية ادرار .
مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا والتهيئة العمرانية .تخصص تهيئة الوسط الريفي كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة وهران 2013

المصادر

الدساتير

01- دستور 1963المؤرخ في 10 سبتمبر 1963الجريدة الرسمية الجزائرية العدد (64) المؤرخة في 1963/09/10

02- دستور ر1976 المؤرخ في 22 نوفمبر1976 الصادر بالامر(97/76) المؤرخ في1976/11/22 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد (94) المؤرخة في 1976/11/24

03- 1989دستور المؤرخ 23 فيفري الجريدة الرسمية الجزائرية العدد (09) المؤرخة في 1989/03/01

القوانين والمراسيم

01- قانون 09/90 المؤرخ في 07افريل 1990 المتعلق بالبلدية

02- قانون 07/12 المؤرخ في 07 افريل المتعلق بالولاية

03- قانون08/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية

04- قانون البلدية رقم 67- 24 المؤرخ 10جانفي 1967

05- القانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22جويلية 2011

الوثائق والخطاطات

01- انشاء مخطط للحدود ومشروع المرسوم التنفيذي للتصنيف مارس 2016 الوكالة الوطنية لتنمية السياحة سيدي فرج سطاوالي الجزائر – مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ادرار

02- تقرير حول مصلحة التشغيل ببلدية المكلف بودة بالمكتب مبروكي محمد 2017-2018

03 – قرواط يونس – مجلة المعيار مقال ملخص VOLUME .NUMERO 1 PAGES 78/98

04– مهدية بن طيبة– سفيان خروبي –تنمية استدامة محلية جماعات محلية الجزائر مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات VOLUME .NUMERO 1 PAGES 134

05– نسيمة عوالمي تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا

06– فريدة مزياني –دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار – مجلة الاجتهاد القضائي جامعة باتنة عدد 6 سنة 2009

الملخص

التنمية بشكل عام حق للشعب وواجب على الدولة ، والتنمية المحلية هي جزء من التنمية الشاملة لجميع اقاليم الدولة ، فالتنمية المحلية هي القاعدة والارضية الاساسية في البلاد ، يجب ان تتجسد في الرقعة الجغرافية العريضة للمواطن ، من خلال قيادة قاعدية حكيمة وواعية ومتفهمة بما هو ملقى عاتقها من مسؤوليات اتجاه مواطنيها ، ان اهتمام السلطات بالتنمية المحلية واعطائها فرص التسيير المحلي بشيء من المرونة مع توفير المناخ الملائم ، بإمكانه ان يعطي ثمار سريعة ويضفي تنافسا تنمويا بين مختلف الجماعات المحلية ، و من جانب اخر الاهتمام العنصر البشري الذي يعد مصدر الثروات ومن المؤهلات الاساسية لمختلف المشاريع التنموية المحلية ،هذه المشاريع التنموية التي ترقى بمستوى المحلي عبر البلديات والولايات الى تحقيق امال وطموحات المواطنين .

اذن فالمسؤول المحلي يقع على عاتقه تحقيق هذه الآمال والطموحات للمواطن المحلي وذلك بتطور الموجود وايجاد المفقود.

ان المشاريع التنموية تتطلب جملة من الاليات الواجب توافرها لتحقيق الطموحات وامال الموطنين منها التسيير للمجموعات المحلية بالخصوص المؤهلات العلمية والعملية لتسيير الموارد المادية والبشرية في الولاية والبلدية .

كذلك من الضروري اعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي – قانون البلدية وقانون الولاية وجعلها تتماشى مع تطورات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية. إضافة الى هذا يجب فتح مجال امام المبادرات الشخصية المشاريع الخاصة وفق برامج مسطرة ومحددة بغية تحقيق التنمية المحلية مع تفعيل دور الرقابة والتوجيه.

résumé

En général, le développment Est un droit du peuple et un devoir de l'État,le développement local fait partie du développement global de toutes les régions de l'État, le développement local est la base et le fondement du pays, il doit se trouver dans la vaste zone géographique du citoyen, à travers un leadership de base sage et consciente des requis onbalt été adoptés par les peuples envers ses citoyens. La flexibilité, avec l'apport d'un climat approprié, peut donner des fruits rapides et donner un équilibre entre les différentes communautés locales, d'autre part ,l'attention est portée à l'élément humain, qui est la source de richesse et parmi les qualifications de base des différents projets de développement local ces projets de développement qui élèvent le niveau local à travers les municipalités et les états pour réaliser les espoirs et les aspirations des ressortissants. L'élu local est donc chargé de réaliser ces espoirs et aspirations pour le citoyen local, en faisant évoluer l'existenceet en trouvant les manquants . Les projets de développement nécessitent un ensemble de mécanismes qui doivent être disponibles pour réaliser les aspirations et les espoirs des citoyens, y compris la gestion des groupes locaux, en particulier les aspirations scientifiques Et pratiques pour la gestion des ressources matérielles et humaines dans l'État et la municipalité Il est également nécessaire de revoir les lois en vigueur au niveau local – droit municipal et étatique et de mettre en conformité avec les évolutions des systèmes économiques, sociaux et administratifs. En plus de cela doit ouvrir la voie à des initiatives personnelles, les projets privés, selon Pluie et

programmes consolidés afin de réaliser le développement local tout en renforçant le rôle de surveillance et d'orientation

abstract In general, development is a right of the people and a duty of the state, local development is part of the overall development of all regions of the state, local development is the base and foundation of the country, it must be to find in the vast geographical area of the citizen, through a basic leadership wise and conscious of the requirements onbalt been adopted by the people towards its citizens. Flexibility, with the provision of an appropriate climate, can quickly bear fruit and give a balance between the different local communities, on the other hand, attention is paid to the human element, which is the source of wealth and among the basic qualifications of the various local development projects those development projects which raise the local level across municipalities and states to fulfill the hopes and aspirations of the citizens. The local elected representative is therefore responsible for realizing these hopes and aspirations for the local citizen, by making life evolve and finding the missing. Development projects require a set of mechanisms that must be available to fulfill the aspirations and hopes of citizens, including the management of local groups, especially scientific aspirations. And practices for the management of material and human resources in the state and municipality It is also necessary to review the laws in force at the local level – municipal and state law and to bring them into line with changes in the economic, social and administrative systems. In addition to this should pave the way for personal initiatives, private projects, according to Rain and

Consolidated Programs in order to achieve local development while strengthening the role of monitoring and guidance

الكلمات الافتتاحية: الجماعات المحلية (البلدية والولاية) – التنمية المحلية

الكلمات المختصرة: